

الخاتمة والنتائج

obeikandi.com

كشف البحث من خلال الدراسة الدقيقة للمصادر الفقهية ، عن دور الفقهاء المسلمين فى صياغة أحكام فقهية تنظم العلاقة بين العمارة والمجتمع والبيئة ، مما يجعلنا نطلق على هذا الفرع من الفقه الإسلامى "فقه العمارة" ، وبين البحث أن القواعد التى وضعها الفقهاء فى هذا المجال أخذت تتبلور يوما بعد يوم لمواجهة الواقع المستجد فى المجتمع الإسلامى .

إن الوصول إلى نتائج هذه الدراسة جاء ببرهنة العديد من الفرضيات التى قررها الفقهاء ، كأحكام تتعلق بحركة العمران فى المجتمع المصرى خلال العصرين المملوكى والعثمانى . ومانسميه حركة العمران يشتمل على أعيان كالمباني ، والأثاث ، وشبكات الطرق ، والصرف الصحى ، ولا بد أن تشتمل أيضا على أفراد ، أو جماعات ، وسلوكياتهم ، أو رغباتهم ، وميولهم ، أو إمكاناتهم الاقتصادية ، وما إلى ذلك ، ومن هنا تنشأ العديد من المشكلات التى تصبح مثارا للتساؤلات لدى الفقهاء ، أو للقضايا فى المحاكم الشرعية ، وهذه المشكلات تنجم من تصرفات هؤلاء الأفراد وعلاقاتهم مع الآخرين وإمكاناتهم وماهى إلا انعكاس لموقعهم فى البيئة من حقوق ثلاثة قررها الفقهاء هى (الملكية - السيطرة - الاستخدام) .

- أوضحت فى البحث كيفية نشأة شبكة الطرق فى مدينتى القاهرة ورشيد ، دون تخطيط مسبق من الدولة ، فقد أملت حاجة السكان تشكيل هذه الشبكة ، بالإضافة إلى مراعاة القواعد الفقهية التى حددت مدى السلطة التى يمتلكها القاطنون فى هذا الطريق ، ومنها حق الارتفاق ، وحق المرور ، وقد أدى هذا إلى نتيجة كشفت عنها الدراسة التطبيقية ، وهى أن شوارع المدينتين تنقسم إلى ثلاثة مستويات :

المستوى الأول : الطرق العامة ومن أمثلتها القصبة العظمى بالقاهرة ، والدرب الأحمر ، والصليبية ، وسكة الحبانية بالقاهرة والشارع الأعظم ، ومحجة السوق ودهليز الملك برشيد .

والمستوى الثانى : هو الطريق العام الخاص ، وهو أقل درجة من الطريق العام ، إذ الارتفاق به من قبل جماعة المسلمين يقل عن سابقة ، وبالتالي تزداد سيطرة الفريق الساكن فيه عليه ، وكثر هذا النوع من الطرق فى مدينتى القاهرة ورشيد . وهو يفضى عادة إلى الطريق العام وتوزع منه شبكة طرق أكثر خصوصية .

والمستوى الثالث : الطريق الخاص ، وأفضل أمثلة هذا النوع من الطرق هو الطريق غير النافذ ، وهذا النوع من الطرق ملك لساكنيه فقط ولذا سمى خاصا . و ترتب على هذا التتابع فى مستويات الطرق بمدينتى القاهرة ورشيد أن أصبحت الطرق

ذات خصوصيات متدرجة تبعا لوقوعها تحت أى من المستويات الثلاثة السابقة .

- بينت الدراسة الهدف من إنشاء بوابات الشوارع وهو تمييز حدود أهل ذلك الطريق ، هذا بالإضافة إلى ابتغاء السكان للأمن وهو ما يندرج تحت باب سد الذرائع فى الفقه الإسلامى .

- وتعددت مظاهر حفظ الطريق فى مدينتى القاهرة ورشيد ، فقد نجح المعمار فى أن يوائم بين المتطلبات الوظيفية للمبنى مع المساحة المتاحة له وتخطيط الشارع ، وذلك بالتلاعب فى سمك الحوائط تارة ، وفى انكسار واجهات المنشآت تارة أخرى ، أو بالسوابيط التى تربط بين منشأة واحدة على جانبي الشارع . دون أن تضر بالمارة .

- وكان للسلطات المملوكية والعثمانية دور فى مواجهة الاعتداءات المستمرة على الطرق العامة ، وبالرغم من هذه المواجهات فقد استمرت الاعتداءات على الطرق ، وهو ما ضربت به أمثلة عديدة منها سبيل خسرو بك بالنحاسين وامتد اهتمام السلطات إلى نظافة الشوارع والاعتناء بالمنشآت القديمة ، تمثلا لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم الذى يحث فيه على إمطة الأذى عن الطريق .

- ولحقوق الجوار أثرها فى العمارة المدنية ، مثل استئذان الجار جاره قبل البناء ، أو فى تجديد منشآته بشكل قد يلحق الضرر بالجار ، وسجلت سجلات المحاكم الشرعية ما يثبت ذلك ويدخل فى هذا الإطار إحياء الموات ، وأثره على الأحياء والجيران وعلى حركة العمران بالمدينة .

- وعالجت الرسالة النتائج المترتبة على الحوائط المشتركة ، من خلال معالجة الفقهاء لهذه المشاكل ، وأظهرت الدراسة التطبيقية على المنازل المشتركة الحوائط ، هذه المعالجات بوضوح . وكذلك الشكايات المقدمة إلى المحاكم الشرعية .

- وترتب على حقوق الجوار ظهور الركوب فى منازل القاهرة ، وهو شىء وضح فى الدراسة التطبيقية ، والركوب هو زيادة مساحة منزل على حساب منزل مجاور ، وهو من الحقوق التى وضع لها الفقهاء قواعد محددة تم تطبيقها بعناية .

- وتفيد ظاهرة الركوب فى تأريخ المنشآت الآثارية إذ أن المنزل الذى استخدم حق الركوب ، أصبحت به أجزاء إضافية جديدة تأرخ بتأريخ لاحق ، وربما شيدت المنشأة وقد استخدم مالكها حق الركوب من جاره وقت التشييد وفى كلا الحالتين فإن المنزل الذى يتم التحميل عليه أقدم تاريخيا .

- وترتب على ضرر الكشف تنظيم فتحات النوافذ بين الجيران ، والذى عادة

لاتتقابل، أو فتح نافذة على فناء جار وهذه القاعدة الفقهية تفسر لنا أحد أسباب لجوء المعمار المسلم لاستخدام وسائل الإضاءة العلوية كالملاقف ، والشخاشيخ والتي لاتتضر بالجار ، وتسمح بدخول الضوء والهواء ، والتي لاحظناها فى منازل رشيد الآثارية .

- وبينت الدراسة الدور الذى لعبه المهندسون فى مدينة القاهرة ، كخبراء فى مجال تطبيق القواعد الفقهية عند لجوء القضاة إليهم ، فى حل النزاعات المتعلقة بالعمارة المدنية .

- ووضعت الدراسة تصورا واضحا للتوزيع المكانى للأسواق فى مدينتى القاهرة ورشيد فى ضوء مذكرته كتب الحسبة من قواعد حكمت هذا التوزيع ، وقد صنفت الحوانيت فى أسواق المدينتين تصنيفا يمكن من مراقبة السوق ، ويسهل على المشتري الوصول إلى حاجته ويدفع إلى التنافس ، فقد عرفت المدينتان الأسواق المتخصصة فى سلع معينة وفى ضوء التخصص الذى قامت عليه الأسواق ظهر مفهوم التجاور فى السلع المتشابهة أو السلع التى يكمل بعضها بعضا . وأعطت الدراسة التطبيقية على أسواق مدينتى القاهرة ورشيد نتيجة هامة هى قيام التجاور على عدد من القواعد ، حكمته فى إطار القاعدة الشرعية (لاضرر ولاضرار) .

- وأجلت الدراسة الغموض حول أرباب المقاعد ، وهم من الطوائف التى لعبت دورا هاما فى الحركة التجارية بمدينة القاهرة ، حيث حكم تواجدهم داخل أسواق المدينة حق قرره الفقهاء وهو حق الاختصاص .

- ربطت الدراسة بين التنظيم العمرانى لأسواق مدينتى القاهرة ورشيد ، وبين الآداب العامة الواجب اتباعها ، وأوضح هذا الربط مفاهيم أخلاقية ، كانت يتم التشديد عليها من حين لآخر لضبط المعاملات داخل الأسواق وذلك من قبل الفقهاء .

- وأبرزت الدراسة العلاقة بين حركية العمران فى مدينتى القاهرة ورشيد ، وبين الفقه الإسلامى ، وعرفت خطط المقريزى بأنها صورة واضحة لحركية العمران فى مدينة القاهرة ، وأبرزت مشروع نقل المدايح من جنوب القاهرة إلى خارجها ، على الطريق الواصل بين القاهرة وبولاق ، وقد هدف هذا المشروع إلى الحفاظ على البيئة العمرانية من التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية ، وهو استجابة واضحة لحركية العمران نتيجة للتوسع العمرانى الذى طرأ على المدينة ووقوع المدايح داخل حيز مكاني ذى أهمية خاصة بالنسبة لحركية العمران بالمدينة .

- وطبقت الدراسة أحكام البنين على ثلاث وكالات فى القاهرة ، وهى وكالة قايتباى بالأزهر ، ووكالة الغورى ، ووكالة بازرة ، واتضح أن المعمار التزم بهذه

الأحكام حيث التزم على سبيل المثال بالوظيفية ، حيث راعى الفصل التام بين الأنشطة التجارية والخدمات بالطابق الأرضى ، و بين الوحدات السكنية بالطوابق العلوية .

- أثر مبدأ حيازة "حيازة الضرر" ، و"الخصوصية"على العمارة السكنية فى مدينتى القاهرة ورشيد ، فقد صاغا بوضوح العمارة السكنية ، ونرى هذا التأثير فى واجهات المنازل ، وفى علاقة المنازل بعضها ببعض من خلال تجاورها ، وفى توزيع وحدات المنازل من الداخل ، والعلاقة بين هذه الوحدات .

- قمت من خلال الدراسة التطبيقية لمبدأ حيازة الضرر بتأريخ منزل الحمل ، بأنه بنى فى فترة لاحقة لبناء منزل محارم . وكذلك بتأريخ منزل رمضان بأنه بنى فى فترة لاحقة على بناء منزل محارم برشيد . وكذلك بإيضاح أسباب تشكيل واجهة منزل زينب خاتون بالقاهرة بارتداداتها وتوزيع نوافذها ، والتي تأثر فيها المعمار بمبدأ حيازة الضرر .

- كما ضربت الدراسة عددا من الأمثلة حول المبدأ الذى قرره الفقهاء وهو حق "التعللى فى الهواء" أو "البروز فى الهواء" ، كما فى منزل التوقاتلى برشيد ، الذى برز فيه المعمار بروشنين فى الواجهتين الشرقية والغربية وكذلك بروز أرضية حمام منزل رمضان فى رشيد فى فناء منزل محارم .

- وبينت الدراسة دور النوافذ ، وبصفة خاصة المشربيات فى توفير الخصوصية لمنازل مدينة رشيد .

- وأوضحت أثر الخصوصية على توزيع المداخل على واجهات المنازل فى مدينتى القاهرة ورشيد ، وكذلك على نوعية هذه المداخل واتساع فتحاتها . وتعددها .

- وحكمت العديد من الأحكام الفقهية عمارة الحمامات فى مدينتى القاهرة ورشيد . وادت على سبيل المثال إلى تخصيص أوقات للنساء وأخرى للرجال بالحمامات ، وأحيانا حمامات خاصة للرجال وأخرى خاصة بالنساء . وتوفير الخصوصية بإلحاق الأثرياء حمامات بمنازلهم فى بعض الأحيان .

- وأدت البيمارستانات خدمات جليلة فى مدينة القاهرة ، وهى من الصدقات الجارية التى حث عليها الفقهاء المسلمون ، فبينت تخطيط البيمارستان المنصورى وأقسامه ، وأثر الفقه فيه وفى أسلوب العمل داخله .

- وأكدت الدراسة على أهمية الأسبلة داخل مدينتى القاهرة ورشيد ، وتوزيعها بكل أرجاء المدينتين ، والأسبلة من المنشآت التى اعتبرها الفقهاء من الصدقات الجارية ، وأبرزت حرص السلطات على توفير المياه للصهاريج التى لاوقف لها يكفل إمدادها بالمياه وقت الفيضان .

- زودت الرسالة بملحق للمصطلحات الفقهية المتعلقة بحركة العمران و التى يمكن من خلالها وضع تصور لدور الفقه فى العمارة المدنية . كما قام الباحث بتصوير مجموعة من الصور توضح دور الفقه فى العمارة المدنية فى مدينتى القاهرة ورشيد .

obeikandi.com

ملحق المصطلحات الفقهية
المتعلقة بحركة العمران

obeikandi.com

إحياء الموات

يعرف الماوردى ، الموات بأنه : كل ما لم يكن عامراً ولا حريماً لعامر ، وإن كان متصلاً بعامر^(١) . وقال الشافعى رحمه الله (ت ٢٠٤هـ) "بلاد المسلمين شيثان : عامر وموات ، فالعامر لأهله كل ماصلح به العامر ، إن كان مرفقاً لأهله ، من طريق ، وفناء ، ومسيل ماء ، أو غيره . كالعامر فى ان لا يملك على اهله إلا بإذنه . والموات هو الأرض الخراب الدارسة"^(٢) وعند المالكية الموات هو الأرض التى لا مالك لها ولا ينتفع بها . وظاهرة الإحياء هذه تتركز على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : "العباد عباد الله ، والبلاد بلاد الله ، ومن أحيا أرضاً ميتة فهى له" ، وفى حديث آخر فى الموطأ قال صلى الله عليه وسلم "من أحيا أرضاً فهى له" . وفى صحيح البخارى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : "من أعمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق"^(٣) ومن أمثلة الإحياء بمدينة القاهرة ورشيد : إحياء الأراضى الخربة ، وإحياء المستنقعات خارج مدينة القاهرة ، وتخفيف البرك للبناء على أرضها ... الخ .

حق الاختصاص

هو عبارة عما يختص مستحقه بالانتفاع به ، ولا يملك أحد مزاحمته فيه ، وهو غير قابل للشمول ، والمفاوضات ، وتدخل تحت ذلك صور متعددة منها : مرافق الأسواق المتسعة التى يجوز البيع والشراء فيها كالدكاكين المباحة ونحوها ، فالسابق إليها أحق بها...."^(٤) وفى مجموع الفتاوى "ويجوز الارتفاق بما بين العامر من الشوارع ، والرحاب الواسعة ، بالقعود للبيع والشراء ... فإن سبق إليه أحق به ، لقوله صلى الله عليه وسلم منى مناخ من سبق" وله أن يظلل بما لا يضر المارة...."^(٥) .

-
- (١) الماوردى ، أبو الحسن على بن محمد ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، ص ١٧٧ .
(٢) النووى ، أبو زكريا محى الدين بن شرف (ت ٦٧٦هـ) ، المجموع شرح المذهب ، ج ١٥ ، ص ٢٠٦ ، دار الفكر ، بدون تاريخ .
(٣) الحديث الأول ذكره محى بن آدم القرشى (ت ٢٠٣هـ) فى كتاب الخراج ص ٩٩ تصحيح أحمد محمد شاكر ، دار المعرفة بيروت .
والحديث الثانى فى الموطأ للإمام مالك ، ص ٥٢٨ ، طبعة دار النفائس ، بيروت ١٤٠١هـ .
والحديث الثالث فى صحيح البخارى ج ٣ ، ص ٣٠٦ طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ٢٢ ١٩٧٦ م .

وانظر أيضاً ، عبد القادر أكبر ، مرجع سابق ، ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ .

(٤) عبد القادر أكبر ، مرجع سابق ، ص ٤٥٥ .

(٥) ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ، ج ١٥ ، ص ٢٢٤ .

حق الارتفاق

حق الارتفاق فى اللغة : الانتفاع بالشئ . وشرعا هو أحد أنواع الملك الناقص^(١) وهو حق عينى قصر على عقار ، لمنفعة عقار آخر ، مملوك لغير الأول ، أيا كان شخص المالك كإجراء الماء من أرض الجار ، أو تصريف الماء الملوث فى مصرف معين ، أو المرور فى أرض الغير . ولحقوق الارتفاق أحكام عامة ، وخاصة .

فأحكامها العامة : أنها إذا ثبتت تبقى ما لم يترتب على بقائها ضرر بالغير ، فإن ترتب عليها ضرر أو أذى ، وجب إزالتها ، فيزال المسيل القذر فى الطريق العام ، فيمنع مرور أى شئ يضر بالطريق العام ، عملا بالحديث النبوى المتقدم "لا ضرر ولا ضرار" ولأن المرور فى الطريق العام مقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه . وهناك أمران متعلقان بحقوق الارتفاق :

الأول : الفرق بين حق الارتفاق ، وحق الانتفاع الشخصى : يفترق حق الارتفاق عن حق الانتفاع الشخصى من نواح تالية :

١- حق الارتفاق يكون دائما مقررا على عقار ، فتنقص به قيمة العقار المقرر عليه ، أما حق الانتفاع الشخصى فقد يتعلق بعقار كوقف العقار ، أو الوصية به ، أو إجارته أو إعارته .

٢- حق الارتفاق مقرر لعقار ، لإلحاق الجوار فقد يكون لشخص معين باسمه أو بوصفه .

٣- حق الارتفاق حق دائم يتبع العقار ، وإن تعدد الملاك . وحق الانتفاع فمختلف فى إرثه بين الفقهاء .

٤- حق الارتفاق يورث عند الحنفية الذين لا يعدونه مالا ، لأنه تابع للعقار . وأما حق الانتفاع فمختلف فى إرثه .

الثانى : أسباب حقوق الارتفاق :

تنشأ حقوق الارتفاق بأسباب متعددة منها :

١- الاشتراك العام : كالمرافق العامة من طرقات ، وأنهار ، ومصارف عامة

(١) الملك كما هو معروف نوعان : ملك تام : وهو ملك الرقبة (ذات الشئ) وملك ناقص وهو ملك المنفعة : قد يكون حقا شخصيا للمنتفع أى يتبع شخصه ، لالعين المملوكة ، وقد يكون حقا عينيا ، أى تابعا للعين المملوكة دائما ، فينتقل من شخص إلى آخر .
وهبه الزحيلي ، الفقه الإسلامى وأدلته ، ج ٥ ، ص ٥٨٥ .

يثبت الحق فيها لكل عقار قريب منها ، بالمرور ، والسقى ، وصرف المياه الزائدة عن الحاجة ، لأن هذه المنافع شركة بين الناس يباح لهم الانتفاع بها بشرط عدم الإضرار بالآخرين .

٢- الاشتراط فى العقود : كاشتراط البائع على المشتري أن يكون له حق مرور بها ، أو حق شرب لأرض أخرى مملوكة له ، فيثبت هذان الحقان بهذا الشرط .

٣- التقادم : أن يثبت حق الارتفاق لعقار من زمن قديم لا يعلم الناس وقت ثبوته ، لأن الظاهر أنه ثبت بسبب مشروع ، حملاً لأحوال الناس على الصلاح ، حتى يثبت العكس^(١) .

حق التعلو

هو حق القرار الدائم ، أو الاستناد لصاحب الطبقة العليا على الطبقة السفلى ، والانتفاع بسقوفها ، وهذا الحق دائم ثابت لصاحب العلو ، على حساب السفلى ، فيكون للعلو حق البقاء ، والقرار على ذلك السفلى ، دون أن يملك سقفه ، فلا يزول الحق بهدمه ، أو انهدام السفلى ، أو هما معا ، ويظل هذا الحق قائماً ، يجرى فى التوارث^(٢) .

حق الجوار

المراد به هو حق الجوار الجانبى : وهو الناشئ عن تلاصق الحدود وتجاورها ، ويكون لكل من الجارين الحق فى الارتفاق بعقار جاره ، على ألا يلحق به ضرراً بيناً فاحشاً ، والامتناع عما يؤذى الجار واجب دينى ، لقوله صلى الله عليه وسلم " لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه"^(٣) أى غوائله وشروبه ، وللفقهاء آراء قضائية فى منع الضرر بالجوار .

فنظمت أحكام غرز الأخشاب فى جدار الجار ، وكذلك الحائط المشترك ، وفتح النوافذ .

ومنع الضرر البين الفاحش : ما يكون سبباً لهدم أو سقوط بناء الجار ، أو

(١) سليمان بن وائل التويمجى ، حق الارتفاق . دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراة مخطوطة ، بجامعة أم القرى ، ١٤٠٠هـ .

وهبه الزحيلي ، الفقه الإسلامى وأدلته ، ج ٤ ص ٦٧ ، ٦٨ ، ج ٥ ، ص ٥٨٩ ، ٥٩٠ .

(٢) وهبه الزحيلي ، مرجع سابق ، ج ٥ ص ٦٠٨ ، ٦٠٩ .

(٣) رواه مسلم عن أبى هريرة .

مايوهن البناء ، أو مايوذى الجار أذى بالغا ، على وجه دائم ، أو مايوذى إلى سلخ حق الانتفاع بالكلية ، وهو ما يمنع من الحوائج الأصلية ، كأن يحول داره إلى فرن أو مصنع للحديد أو مطحنة للحبوب^(١) .

حق المرور

وهو حق أن يصل الإنسان إلى ملكه ، دارا أو أرضا ، بطريق يمر فيه ، سواء أكان من طريق عام ، أم من طريق خاص مملوك له أو لغيره ، أو لهما معا .

والطريق النافذ لا يتصرف فيه بما يضر المارة فى مرورهم فيه ، لأن الحق فيه للمسلمين كافة ، فلا يشرع فيه جناح ، أو روشن ، ولا سباط يضر الناس .

وأما إن كان الطريق خاصا : فحق الانتفاع به مقصور على صاحبه أو أهله أو المشتركون فيه ، فليس لغيرهم أن يفتح عليه بابا ، أو نافذة ، إلا بإذن منهم ، ولكل الناس حق استخدامه عند الحاجة ، كذلك ليس لأحد من اصحاب الحق الارتفاق فيه على غير الوجه المعروف إلا بإذن الشركاء كلهم ، حتى المشتري من أحدهم بعد الإذن ، كإحداث ميزاب ، أو سباط ، أو روش^(٢) .

حق المسيل :

وهو مجرى على سطح الأرض ، أو أنابيب تنشأ لتصريف المياه الزائدة عن الحاجة ، أو غير الصالحة حتى تصل إلى مصرف عام أو مستودع ، كأنايب المياه فى المنازل أو أنابيب تصريف المياه المستعملة فى المنازل^(٣) .

ومن أمثلة حق المسيل القسمة التى تمت بين جارين بالتراضى "من جميع الحصص التى قدرها النصف على الشيوع من جميع قصبة القناة التى تحت تخوم الأرض سفلا وعلوا والتى سجلت فى محكمة الباب العالى بالقاهرة^(٤) .

ضرر الهوى

ضرر الهوى هو الضرر الناتج عن استغلال مساحة فى الهواء المطلق المجاور لمنشأة

(١) عبد الله بن عبد الرحمن بن صالى آل بسام ، تيسير العلام شرح عمدة الأحكام ، ج ٢ ، ص ١٢٠ ، ١٢١ ، مطبعة المدنى ١٩٦١م .

وهبة الزحيلي ، مرجع سابق ، ص ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ .

(٢) وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامى وأدلته ، ج ٥ ، ص ٦٠٧ .

(٣) وهبة الزحيلي ، مرجع سابق ، ح ٤ ، ص ٦٥ .

(٤) سجلات محكمة الباب العالى ، سجل ١٤٤ ، مادة ٢١٦ ، ص ٦٥ .

ما، وذلك من عدة وجوه منها : أن صاحب العقار له حق التعلی فی الهوى مالم يضر بجاره ، إلا إذا كان بناؤه سابقا لبناء جاره ، وبذلك يكون صاحب هذا البناء قد حاز الضرر ، ومن أضرار الهوى البروز فی الطرق والحارات النافذة وغير النافذة ، فأقرت إحدى وثائق المحكمة الشرعية بالقاهرة لصاحب عقار مايلي "أنه إذا هدم البحري وأعيد يستحق البروز عليه فی الهوى على حرمذانات أو كباش ، مقدار ذراع كامل بالعمل على حكم بدء الكباش القديمة"^(١) أى أن صاحب العقار الأول كان قد حاز ضرر الهوى على جاره فأصبح له حق استغلال الهوى ، وهو مايعنى أن الهواء المحيط بالمبنى دخل فی حقوق الجار، أو المسيطر على العقار .

ويعنى بضرر الهوى أحيانا الضرر الناتج عن الاهتزاز ، وهذا مانستنتجه من نازلة ذكرها ابن الرامی يذكر فيها : إن أهل طريق غير نافذ اجتمعوا لعمل بوابة فی فم طريقهم ، وأجمعوا على رأيهم على أن يعملوه فی موضع يلاصق حائطا لرجل ، والظاهر هو أن هذا الرجل لم يكن له حق الاستطراق فی الطريق ، بل كان له حائط مصمت فيه ، يقول ابن الرامی "فشكى صاحب الحائط ضرر الهوى" ربما يعنى الاهتزاز، الذى هو بسبب الفتح والغلق ، فأمرنى القاضى برؤيته ، فبقى واحد منا يفتح الباب ويغلقه ، والآخر ينظر هل يهتز الحائط بسبب الغلق والفتح أم لا ، وكان الحائط يهتز بذلك ، فأخبرنا بذلك القاضى أبا اسحق بن عبد الرفيح ، فأمرنا بقطع الدرب (البوابة) وزواله وهدمه" وهكذا نرى بعدا آخر قرره الفقهاء المسلمون فی مجال ضرر الهوى^(٢) . ومن أمثلة الأضرار التى تلحق بالجار نتيجة لضرر الهوى ما ذكره عيسى بن دينار (ت ٢١٢هـ) : "سئل ابن القاسم عمن بنى علوا وعوج بناءه إلى هواء غيره ، ثم بنى من له الهواء فى أرض نفسه ، فعارضه البناء المعوج الذى بجهته، ومنعه أن يتم بناءه؟ قال ابن القاسم : يهدم كل ماخرج إلى هواء غيره ، كان ذلك مما تعظم النفقة فيه أم لا " . وفى نازلة أخرى بنى رجل بناء ضخما ومال الحائط فيه قدر أصبعين . ثم

(١) سجلات المحكمة الشرعية بالقاهرة ، محكمة الصالح ، سجل ٣٢٣ ، مادة ٧٣ ، ص ٥١ .

(٢) ابن الرامی ، الإعلان بأحكام البنیان ، ص ٣٣٦ .

وقد ذكر نفس النازلة الونشريسي ، والاستنتاج بأن الرجل ليس له حق الإستطراق من تفاصيل النازلة التى أوردها الونشريسي الذى كما يلى "وسئل (أى القاضى ابن عبد الرفيح ، عن درب اجتمع أربابه على أن يعملوه فی موضع يلاصق حائطا يعلو رجل ، فشكا صاحب العلو ضرر الهواء الذى هو بسبب الغلق والفتح . فأجاب ، إذا كان الحائط يهتز بسبب الغلق والفتح يجب زواله وهدمه" .

الونشريسي ، المعيار المغرب ، ج ٩ ، ص ٧ .

سقف وبنى عليه ثانية . ثم سقف وبنى عليه ثالثة بناء لا يمكن وصفة لكثرة ما أنفق فيها صاحبها ، واطمأن وسكن بعد ما أكمل بناءه . والظاهر أنه فى كل مرة يضيف الرجل دوراً كان الحائط يميل ميلاً غير ملاحظ . ثم بنى الجار حائطه ورفع حتى وصل إلى حد العوج "فقال لجاره ، أصلح بناءك لأنه عارضنى فى ملكى . فقال : وكيف يصلح وهو لا يمكن إصلاحه . فتحاكما إلى القاضى فأمره أن يهدم كل ما بناه حتى يتمكن جاره من بناء حائطه ، ويمضى به حيث شاء" . ويقول ابن الرامى : "وقد نزلت عندنا هذه بتونس مراراً" (١) .

ظاهر الطريق وباطن الطريق

هناك تصرفات تؤثر فى الطريق ذاته ، كبناء دكة عليه ، أو حفر بئر فيه ، ونحوه ، وقد سماه بعض الفقهاء تصرف فى باطن الطريق ، وهناك تصرفات تؤثر على الطريق ولكنها ليست فيه ، كفتح نافذه إليه ، وقد سماها الفقهاء تصرفاً فى ظاهر الطريق .

وقد لجأ فقهاء المسلمين إلى السيطرة الإجماعية للحكم على التصرفات التى يبطن الطريق غير النافذ . فمثلاً ، برغم أن بناء بوابة على مدخل الطريق غير النافذ ، كان أمراً شائعاً فى المدينة الإسلامية . إلا أن ذلك لم يجز لسكان الطريق إلا بموافقة جميع السكان (٢) .

ففى نازلة : كانت لرجل دور فى زنقة غير نافذة ، وكان لرجل آخر دار واحدة فجعل صاحب الدور باباً على فم الطريق ، فرفع ذلك صاحب الدار الواحدة للقاضى ، فأمر القاضى بهدم تلك البوابة لاعتراض مالك واحد (٣) .

أما إذا كان التصرف فى ظاهر الطريق ، مثل إخراج روشن ، فإن السيطرة كانت سيطرة جماعية عند أكثر الفريق . وسيطرة إجماعية عند البعض الآخر بناء على

(١) ابن الرامى ، الإعلان بأحكام البنيان ، ص ٣٩٣ ، ٣٩٤ .

(٢) يقول ابن هشام فى أحكامه "إن كانت دور مجتمعة فى سكة غير نافذة فأراد بعضهم أن يجعل دربا فى أول السكة فليس له ذلك إلا برضى جميعهم ... "عبد القادر أكبر ، عمارة الأرض فى الإسلام ، ص ٥١١ ، ولاستخدام لفظى باطن وظاهر الأرض . انظر مثلاً الونشريسي فى المعيار المغرب ، ج ٩ ، ص ٦ .

(٣) ابن الرامى ، الإعلان بأحكام البنيان ، ص ٣٣٦ .

الونشريسي ، المعيار المغرب ، ج ٩ ، ص ٧ .

الفناء

الفناء : هو السعة أمام العقار سواء كان ذلك العقار بيتا أو غرفة في الدار ، أو الدار نفسها ، وليس كما هو شائع بين العوام بأنه الفسحة بداخل الدار فقط ، والأفنية كما يقول ابن منظور : هي الساحات على أبواب الدور . وفناء الدار مامتد من جوانبها^(٢) . والفناء عادة هو مكان مخصص لاستخدام العقار الملاصق للفناء . وتختلف أحكام الفقهاء في المسائل التي تتعلق بالفناء تبعا لحال الفناء نفسه ، فتختلف الحقوق الثلاثة بناء على موقعه ، هل هو في طريق واسع أو طريق ضيق أو طريق غير نافذ ؟ .

فبالنسبة لحق الاستخدام : فلصاحب الفناء الانتفاع به كالجلوس ، والاستغلال ، والبيع فيه ، ووضع متاعه عليه وربط دابته إليه ، وماشابه من استخدامات مباحة دون التعرض للمارة أو للحجار بسوء ، وذلك باتباع أمر الرسول صلى الله عليه وسلم . فعن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : "إياكم والجلوس على الطرقات ، فقالوا : مالنا بد ، إنما هي مجالسنا نتحدث فيها . قال : فإذا أتيتم إلى المجالس فاعطوا الطريق حقها . قالوا : وما حق الطريق ؟ قال : غض البصر ، وكف الأذى ، ورد السلام ، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر" .

والفناء عند الشافعية ملك لصاحبه . وهناك استنتاج بأن مالكا ذهب إلى أن الأفنية ، ملك لأهلها ، لأنه أجاز إيجارتها^(٣) ، وقد قضى عمر بن الخطاب بأن الأفنية لأرباب الدور مقبلها ومدبرها^(٤) . أما مذهب أبي حنيفة : فهو "أن الأفنية لجماعة المسلمين غير مملوكة - كسائر الطريق" . ومذهب أحمد هو "إن الأرض تملك دون الطريق ، إلا إن صاحب الأرض أحق بالمرافق من غيره ، ولذلك فهو أحق بفناء الدار

(١) ولأمثلة على تصرفات في ظاهر الطريق وأحكامها انظر :

الونشريسي ، المعيار المغرب ، ج ٩ ، ص ٥ ، ٦ ، ج ٨ ، ص ٤٢-٤٣ .

محمد بن إدريس الشافعي ، الأم ، ج ٣ ، ص ٢٢٢ . دار الرواد ، بيروت ١٩٧٢ م .

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، ج ٢ ، ص ١١٣٨ . تحقيق يوسف خياط ، ونديم مرعشلي ، دار

لسان العرب ، بيروت ، ١٩٨٥ م .

(٣) ابن الرامي ، الإعلان بأحكام البنين ، ص ٣٣٣ .

(٤) ابن الرامي ، الإعلان بأحكام البنين ، ص ٣٣٣ .

من غيره ، وإن كان لا يملكه " وبرغم هذه الاختلافات إلا أن هناك إجماع على عدم جواز بيع الفناء منفصلا عن العقار . فالفناء تابع فى مناقلات الملكية للعقار الملاصق ، وذلك لأن الدور كانت تباع بمرفقها ومنافعها والفناء من مرفقها . ومن المعروف أن ابن تيمية من الفقهاء الذين عاشوا بمصر والشام فى العصر المملوكى ، ولذا فعند حديثه عن الفناء بهذا المفهوم فهو يتحدث فى فتاويه عن أمر واقع فى ذلك العصر^(١)، وهذا يجعلنا نضيف مدلولاً جديداً لتلك العبارة التى ترد دائماً فى الوقفيات والحجج الشرعية، ومواد سجلات المحاكم الشرعية والتى نصها "فأجره جميع الحصة التى قدرها الثلثان من كامل المكان الكائن داخل خوخة الميقاتى المجاور لسكن المستأجر ومالكه من المنافع والمرافق والحقوق .."^(٢) أو "بما لذلك من المنافع والمرافق والحقوق ويحيط بذلك حدود أربع"^(٣) .

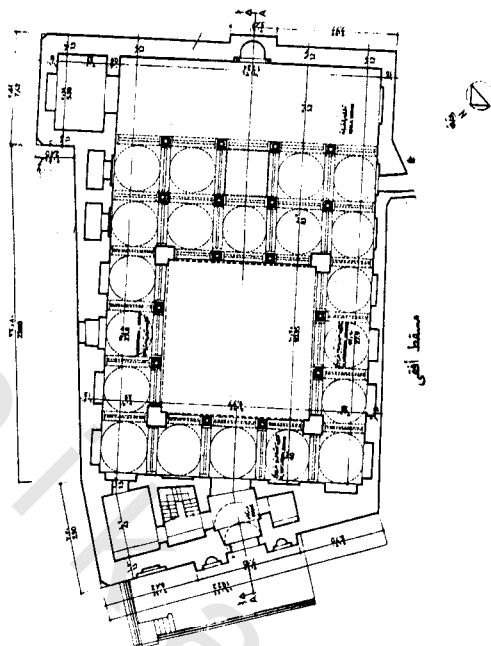
(١) انظر ما كتبه ابن تيمية فى فتاويه عن الفناء بمجموع الفتاوى ، ج ٣٠ ن ص ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، و ترتيب عبد الرحمن بن محمد العاصمى ، دار الرحمة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، بدون تاريخ .

(٢) سجلات محكمة الصالح ، سجل ٣٢٣ ، مادة ٧٣ ، ص ٥٠ .

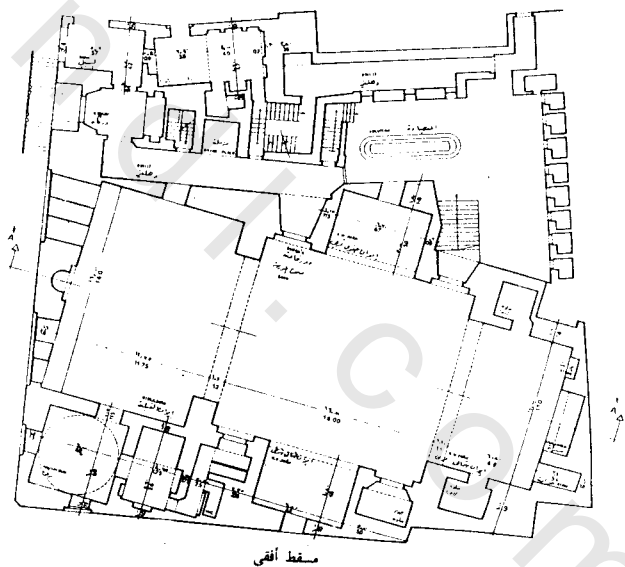
(٣) سجلات محكمة الصالح ، سجل ٣٢٣ ، مادة ٧٩٦ ، ص ١٨٧ .

الأشكال

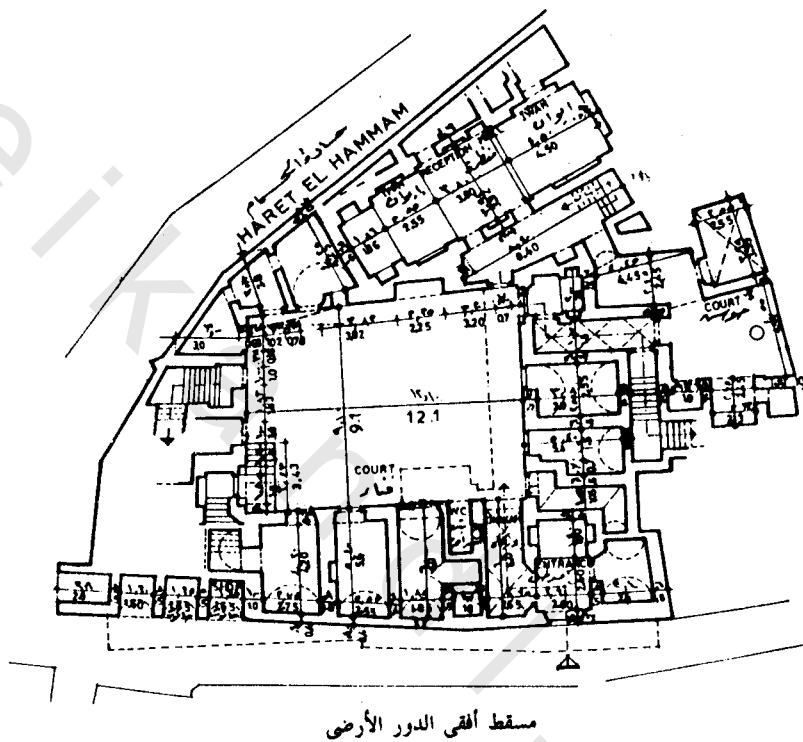
obeikandi.com



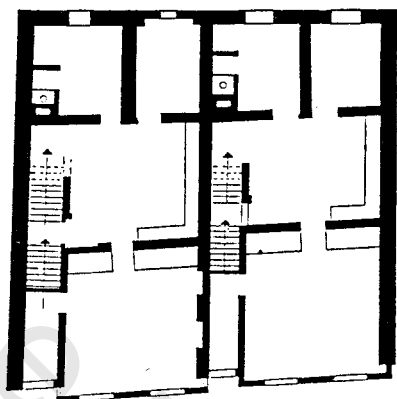
شكل رقم (١)
مسقط أفقى لمسجد الأقصى



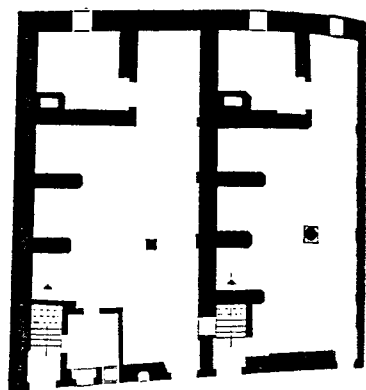
شكل رقم (٢)
مسقط أفقى لمدرسة
الأشرف برسباى



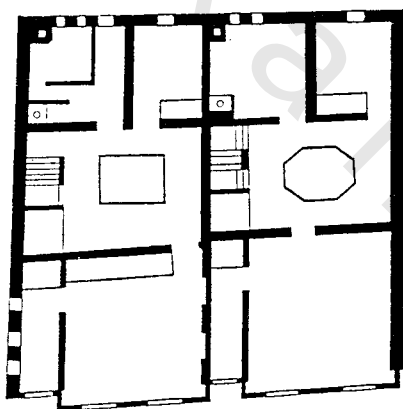
شكل رقم (٤)
منزل جمال الدين الذهبى



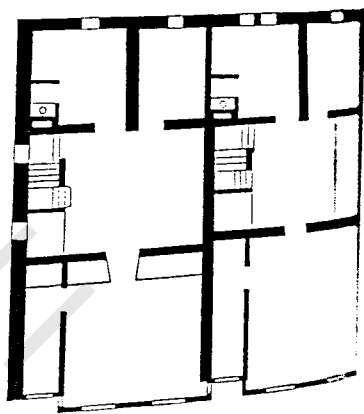
مسقط أفقي الدور الأول



مسقط أفقي الدور الأرضي



مسقط أفقي الدور الثالث

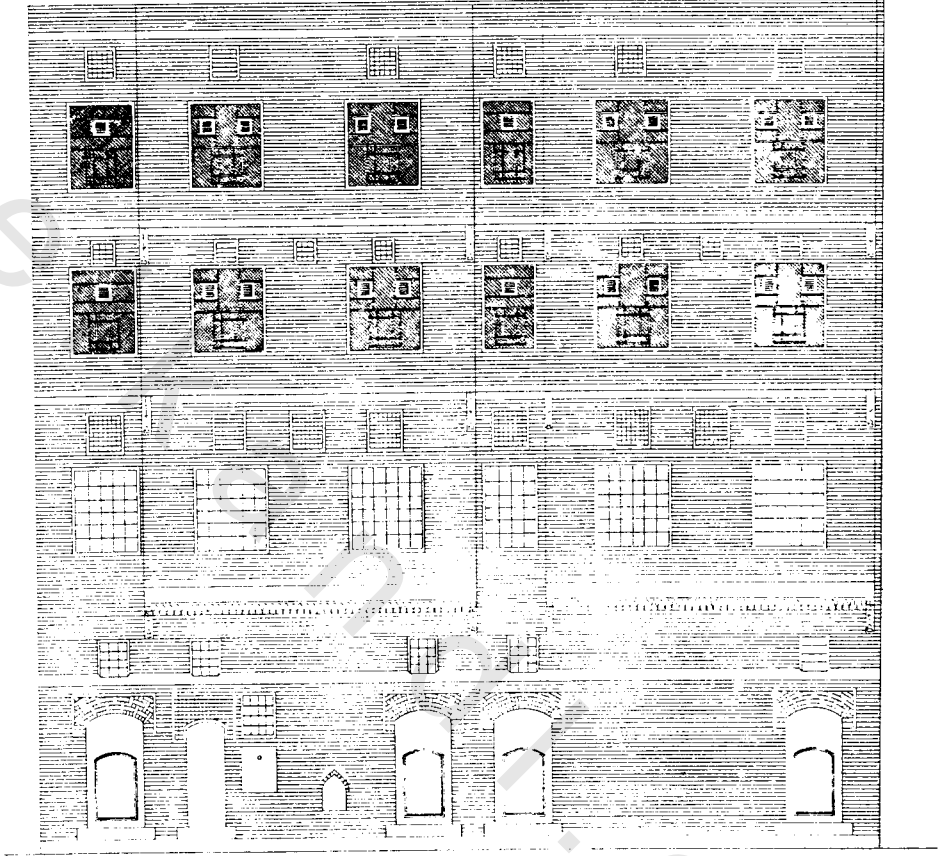


مسقط أفقي الدور الثاني

شكل رقم (٥) منزلا الميزونى و جلال برشيد

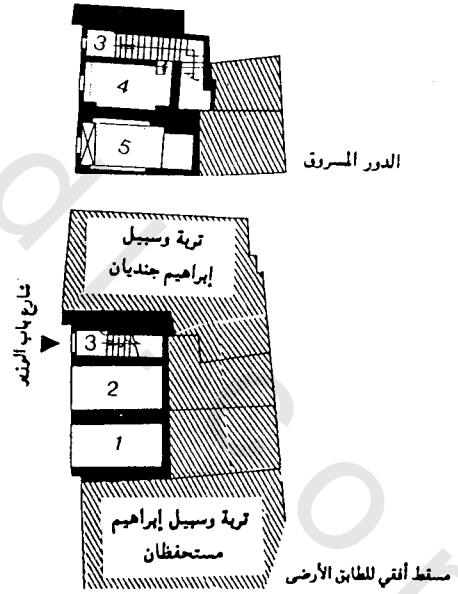
= منزل الماروني الأثري =

ومدينة رشيد

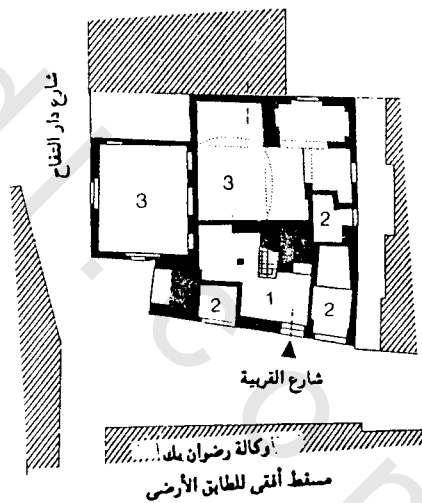
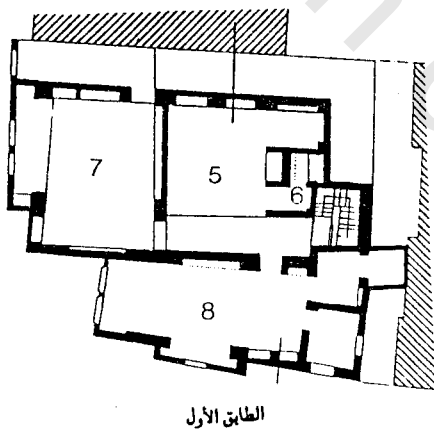
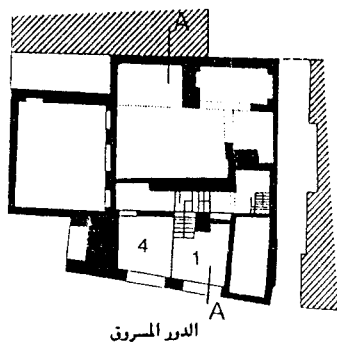
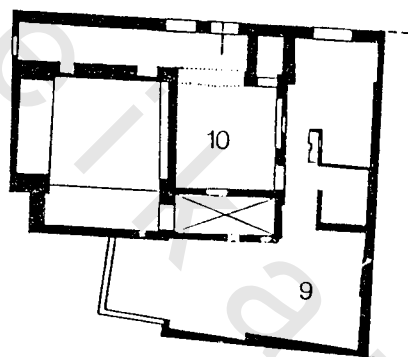


ومدينة الماروني

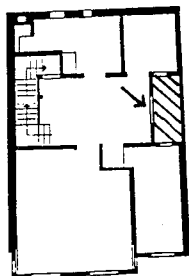
شكل رقم (٦)
منزل المازوني الأثري بمدينة رشيد



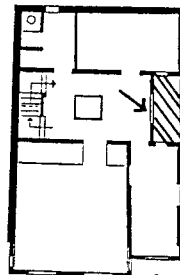
شكل رقم (٧) بيت إبراهيم أغا مستحفطان



شكل رقم (٨) : منزل رضوان بك

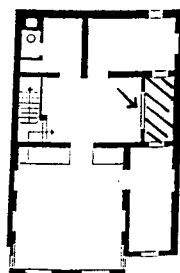


مسطح أفقي الدور الثاني

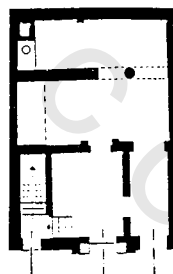


مسطح أفقي الدور الثالث

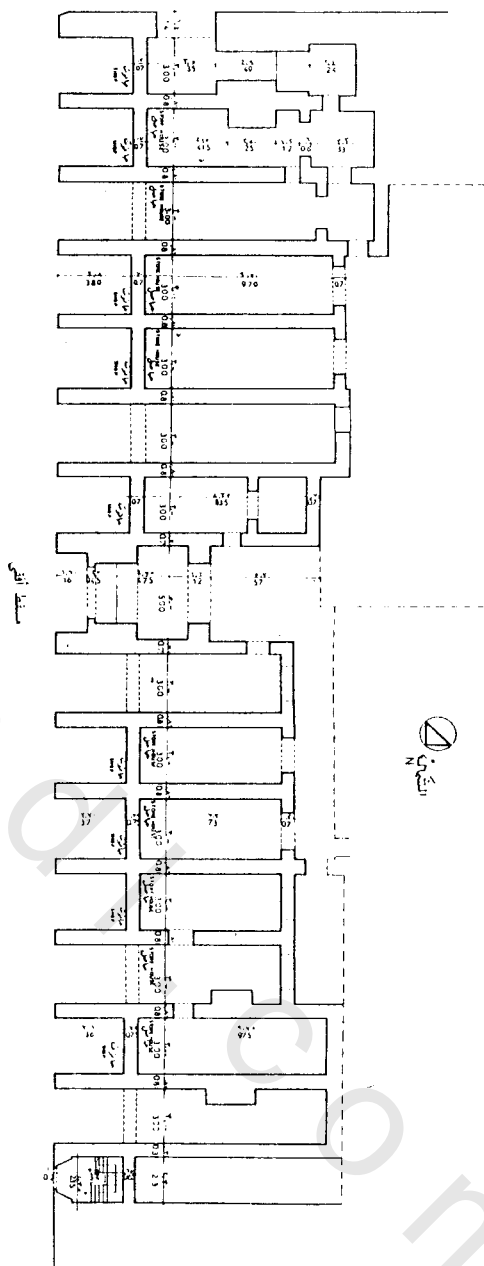
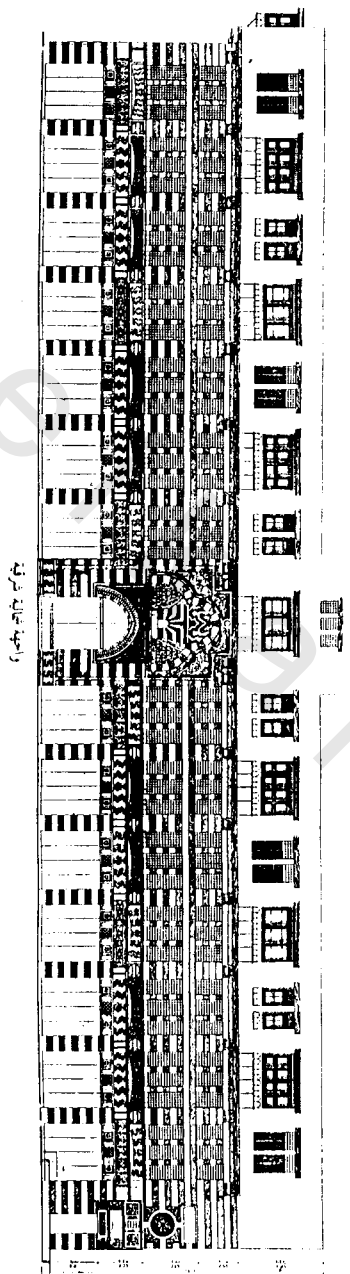
شكل رقم (٩)
منزل القناديلي برشيد



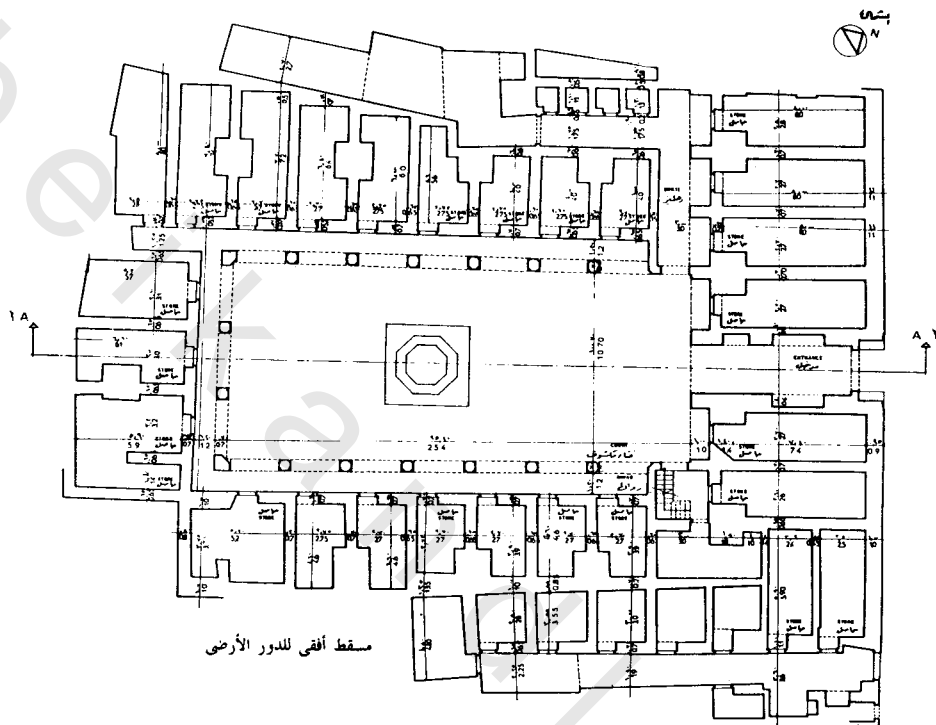
مسطح أفقي الدور الأول



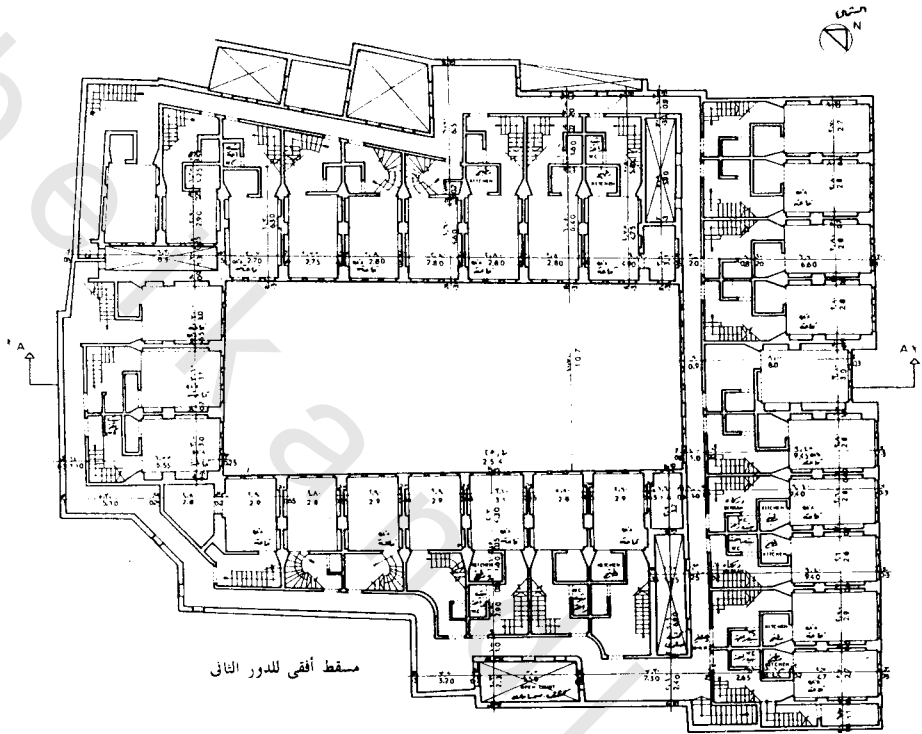
مسطح أفقي الدور الأرضي



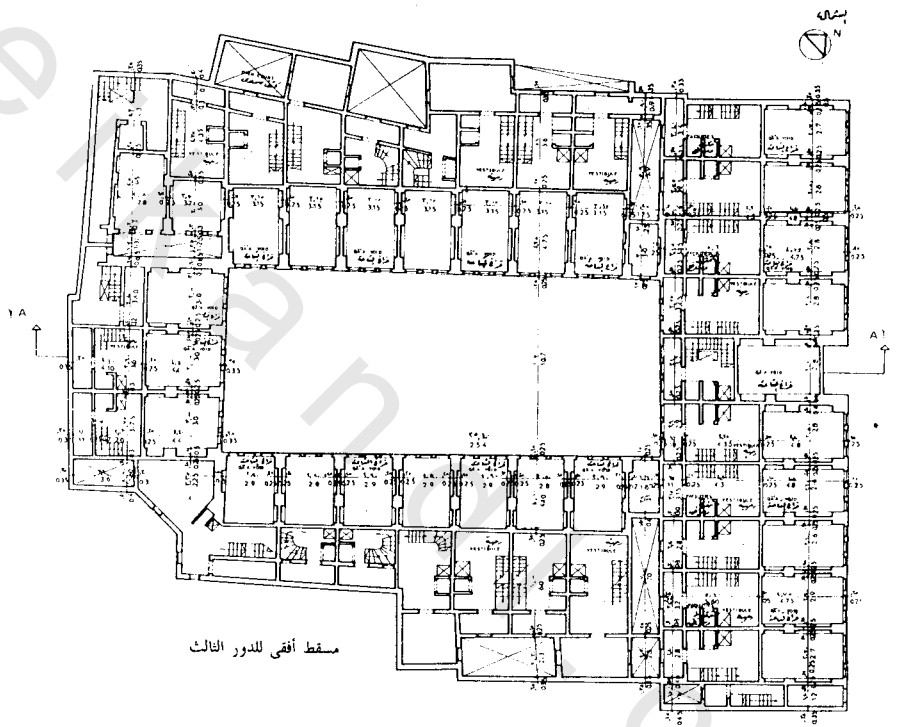
شکل رقم (۱۰) مسقط افقی و آخر رأسی
لوکالة قايتباي بالأزهر



شكل رقم (١١) وكالة الغورى

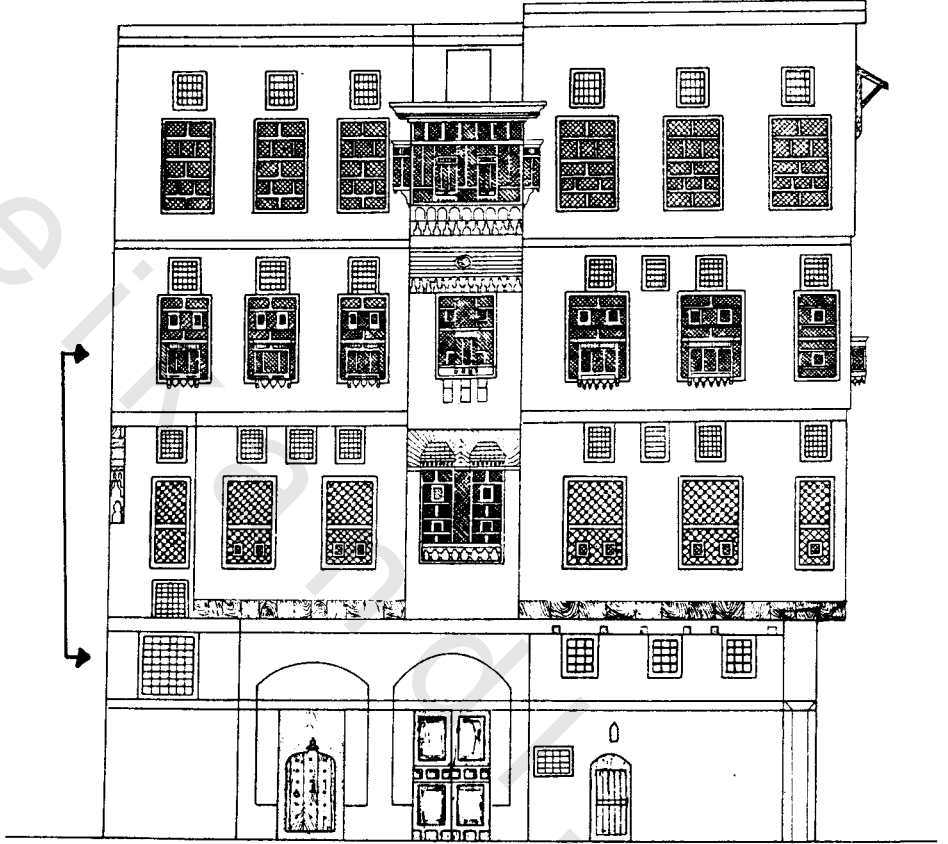


شكل رقم (١٣) وكالة الغوري



شكل رقم (١٤) وكالة الغورى

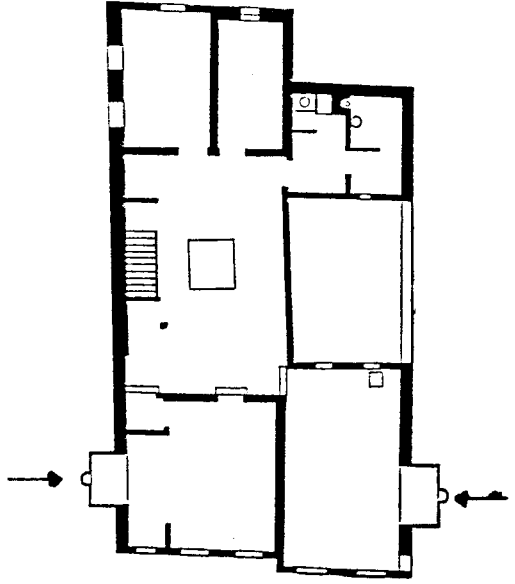
منزل رمضان بك الأثرى



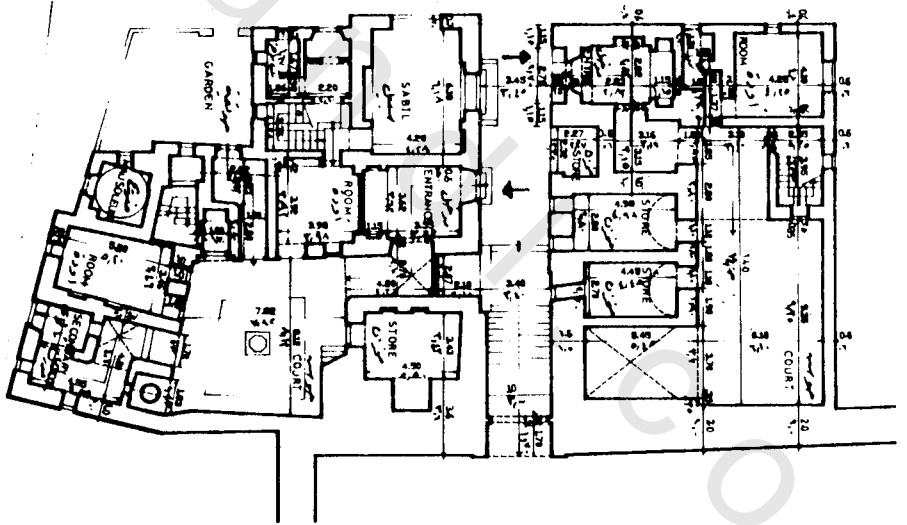
الواجهة الشمالية

شكل رقم (١٦) منزل رمضان بك الأثرى

شكل رقم (١٨)
منزل التوقاتلى برشيد

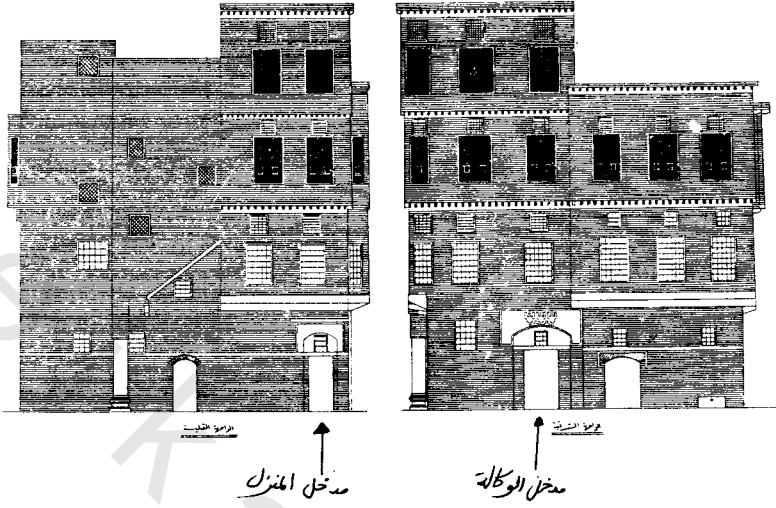


مسقط أفقى الدور الثالث

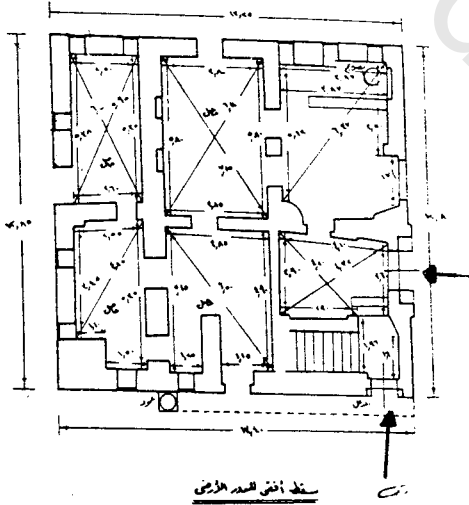


شكل رقم (١٩)
مسقط أفقى للطابق الأرضى بمنزل الكريدلية وآمنة بنت سالم

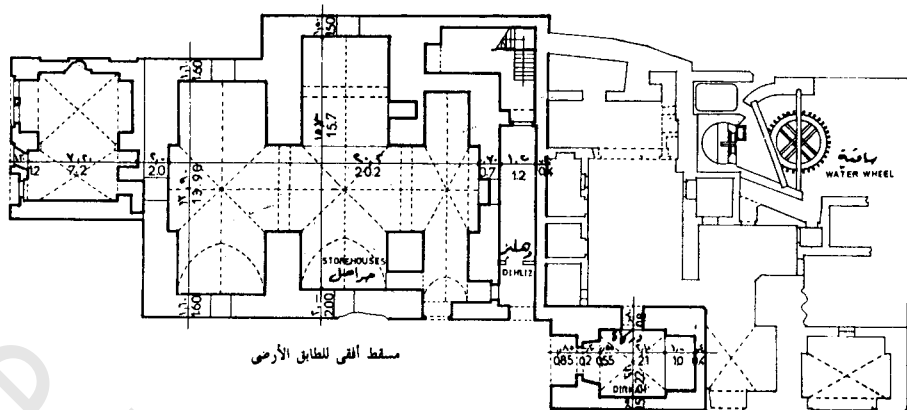
رسم منزل عربي كركلي الأثرى
برشيد



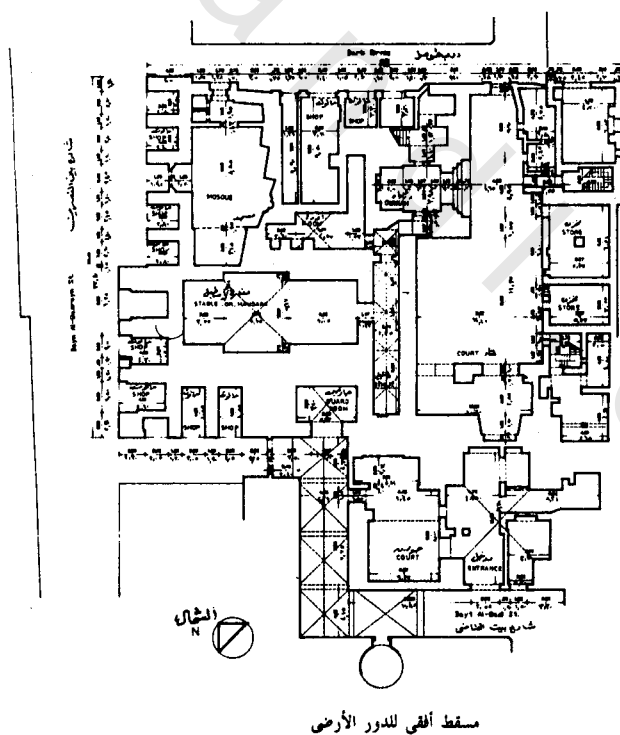
شكل رقم (٢٠)
منزل عرب كركلي الأثرى برشيد



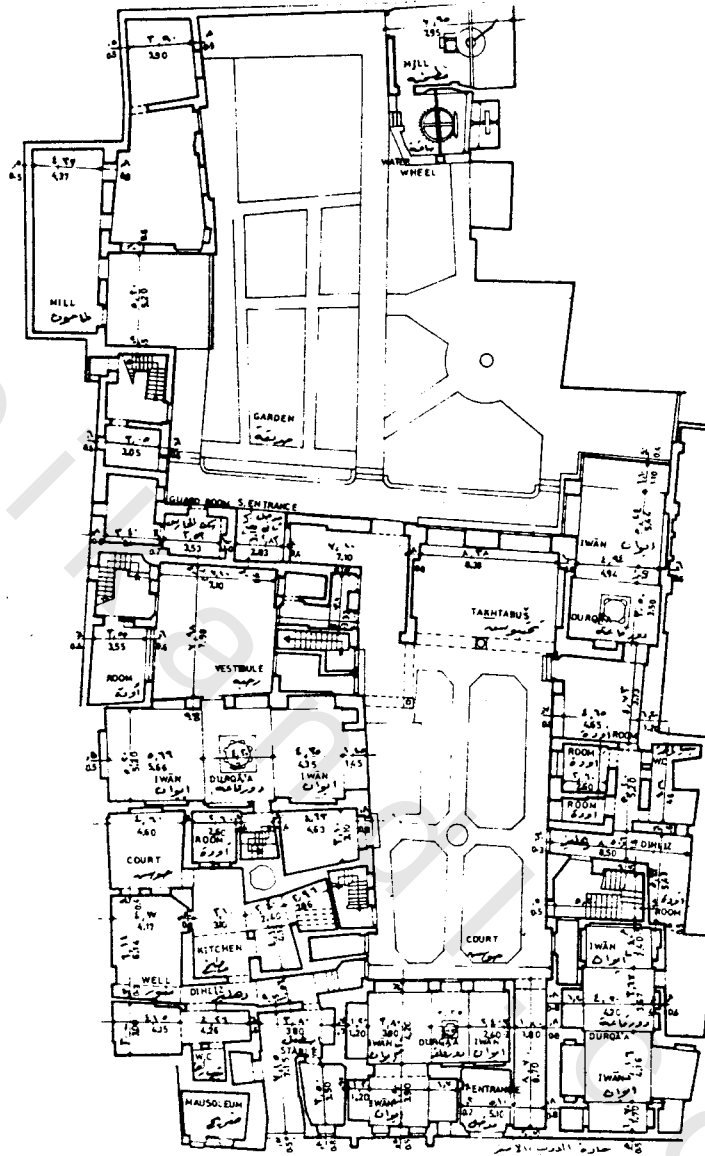
شكل رقم (٢١)
منزل عرب كركلي برشيد



شكل رقم (٢٢)
قصر الأميرالين أقي الحسامي



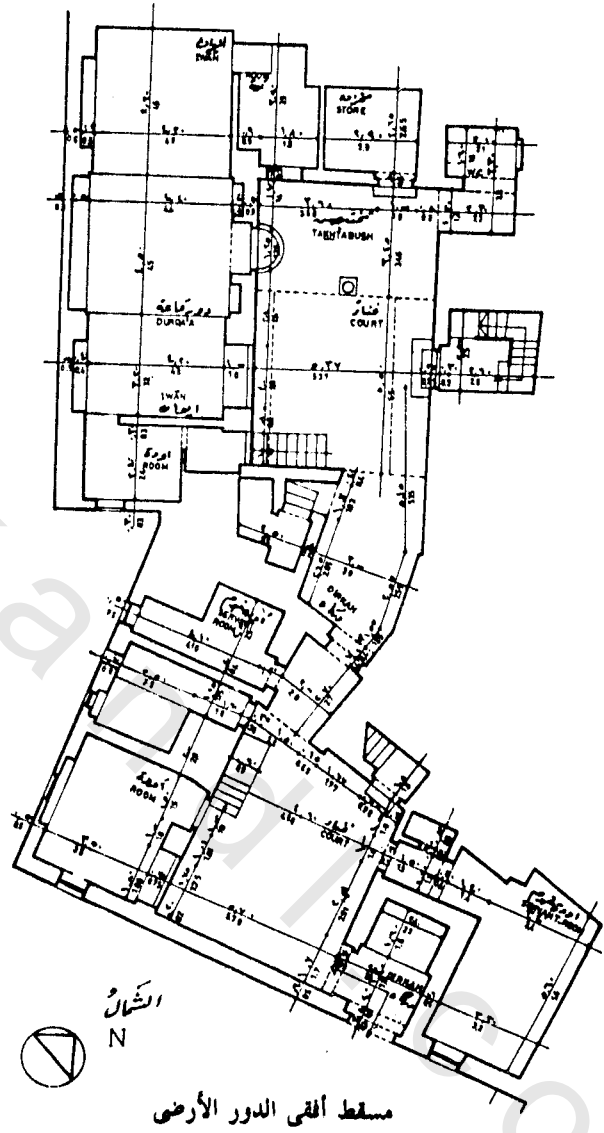
شكل رقم (٢٣)
قصر الأمير بشتاك



AL-DARB AL-ASFAR

مسقط أفقي الدور الأرضي

شكل رقم (٢٤) منزل السحيمي

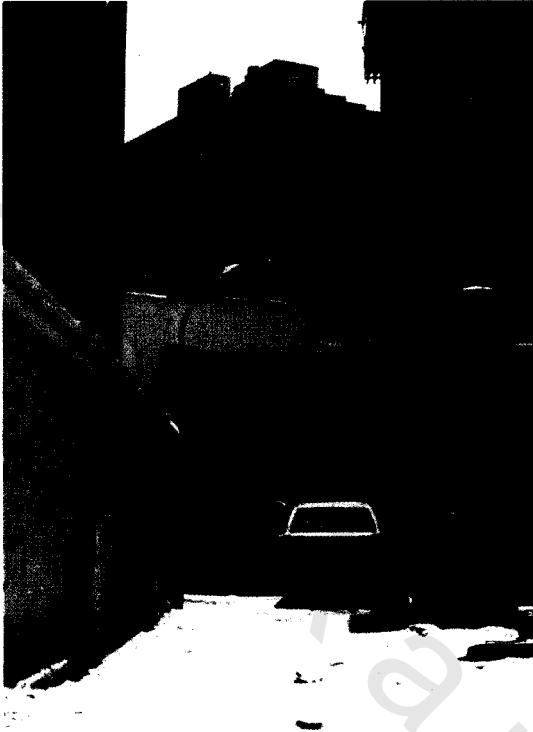


شكل رقم (٢٥) : منزل على لييب

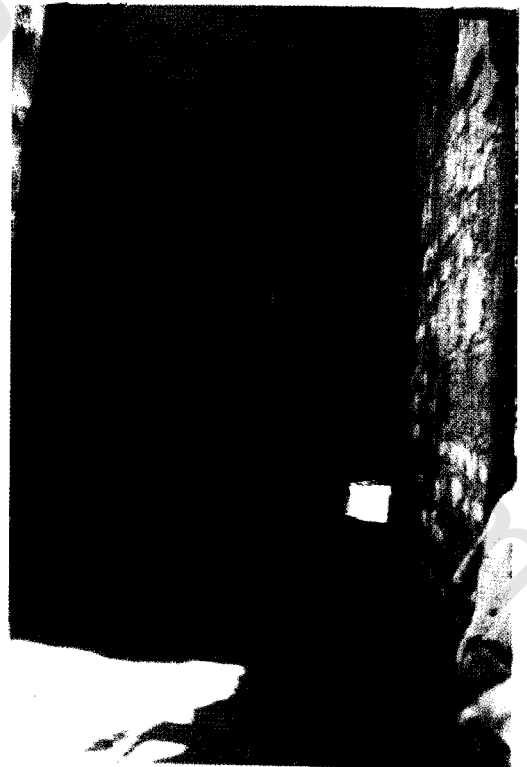
obeikandi.com

الصور

obeikandi.com

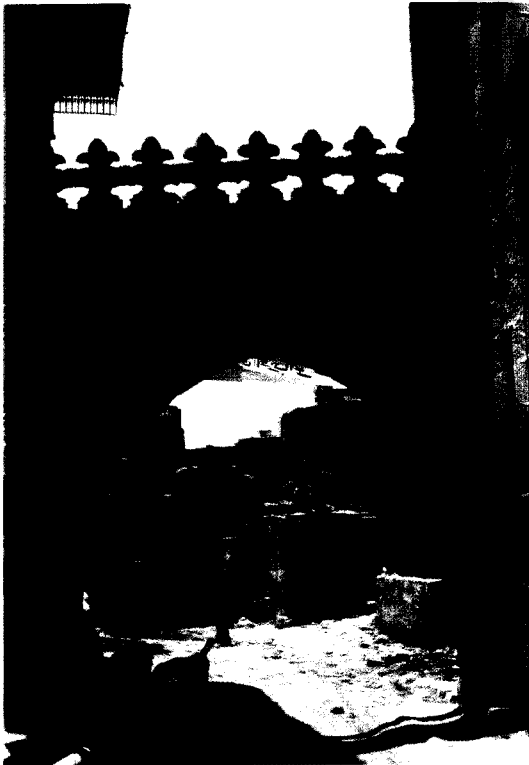
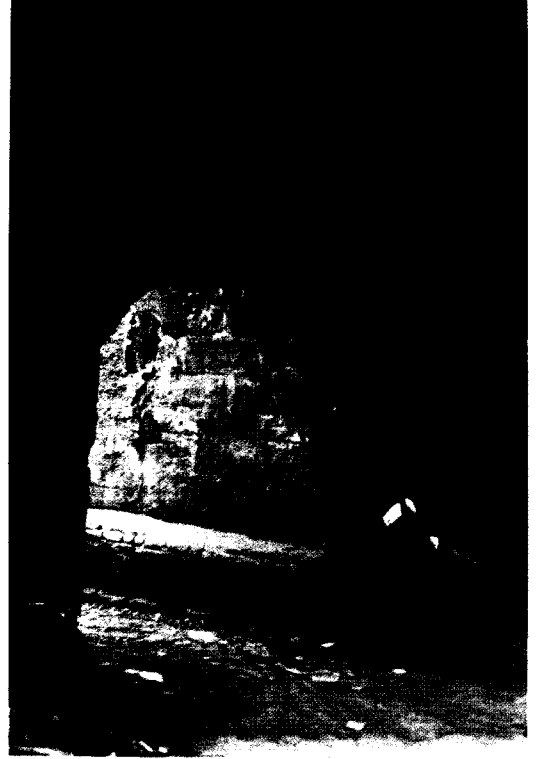


صورة رقم (١)
منزل السنارى بحارة
منج



صورة رقم (٢)
ساباط درب القزازين
بباب الوزير

صورة رقم (٣)
باب حارة المسك بالخيامية



صورة رقم (٤)
بوابة طراباي الشريف

صورة رقم (٥)
مدرسة قجماس الإسحاقى

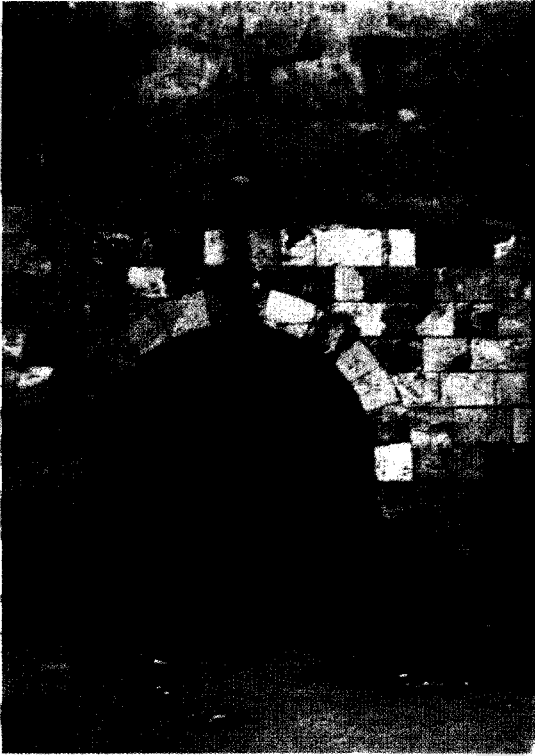


صورة رقم (٦)
سكة الجبانية بين سبيل السلطان محمود
وسبيل بشير آغا الجمدار

صورة رقم (٧)
مدخل حارة المدرسة الصالحية



صورة رقم (٨)
ساباط مدرسة قجماس الإسحاقى



صورة رقم (٩)
قبو مدرسة الأمير
منقال



صورة رقم (١٠)
روشن أعلى عطفة باب
الحمام

صورة رقم (١١)
سبيل خسرو بك



صورة رقم (١٢)
بيت إبراهيم أغا
مستحفظان



صورة رقم (١٣) منور منزل
القناديلي برشيد



صورة رقم (١٤)
الواجهة الشمالية لوكالة
الغورى

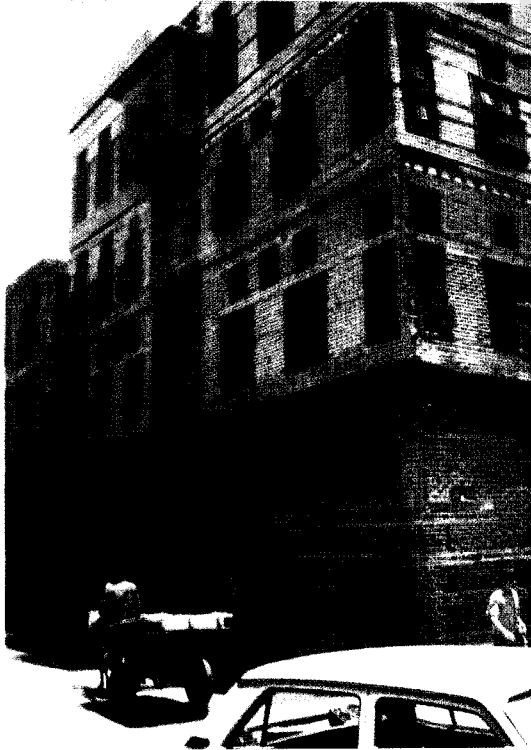


صورة رقم (١٥)
وكالة الغورى من الداخل

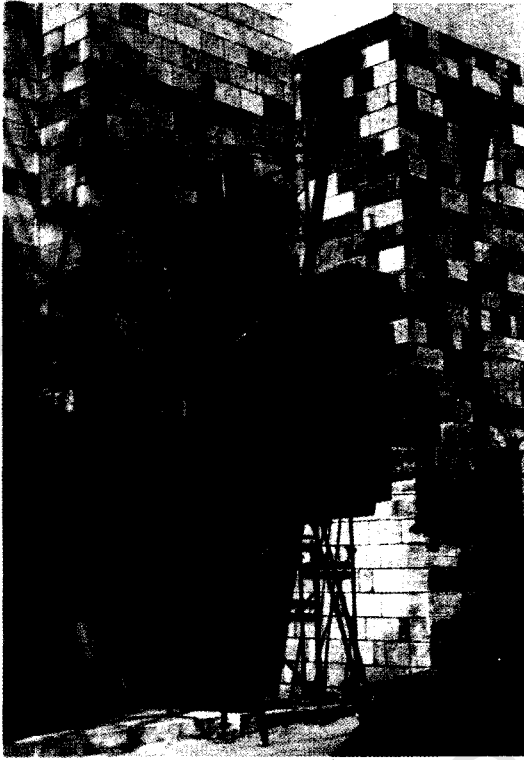


صورة رقم (١٦)
نوافذ منزل رمضان ومحارم
برشيد

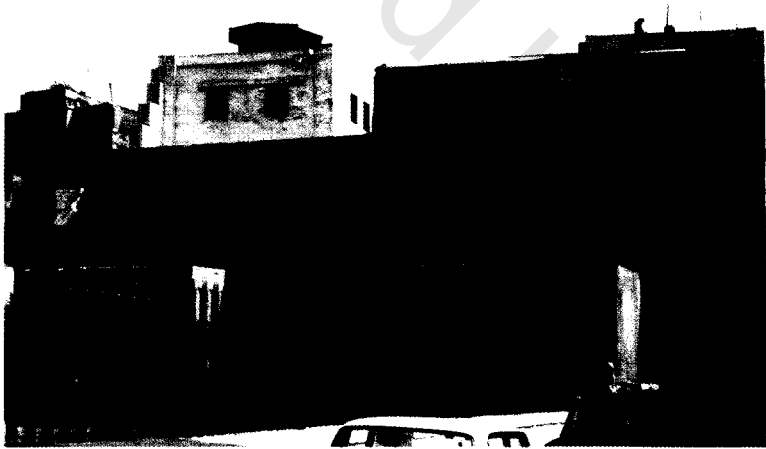
صورة رقم (١٧)
الواجهة الشمالية لمنزل
رمضان



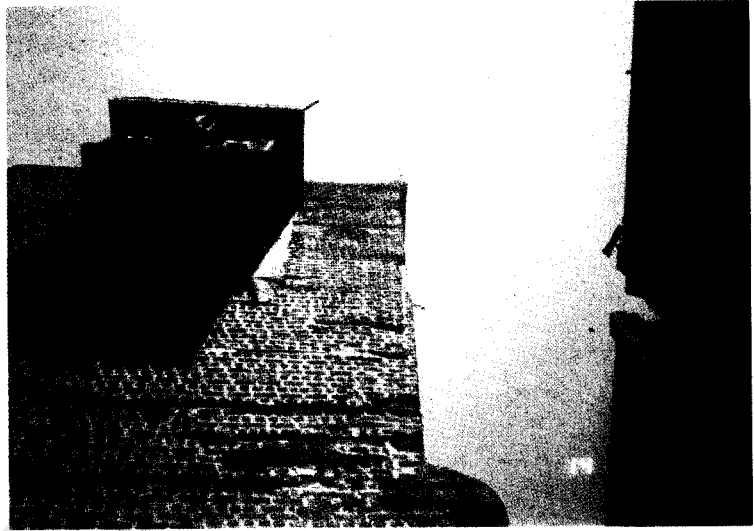
صورة رقم (١٨)
منظر عام لمنظر رمضان
برشيد



صورة رقم (١٩)
منزل زينب خاقون



صورة رقم (٢٠)
منزل عبدالرحمن الهوى

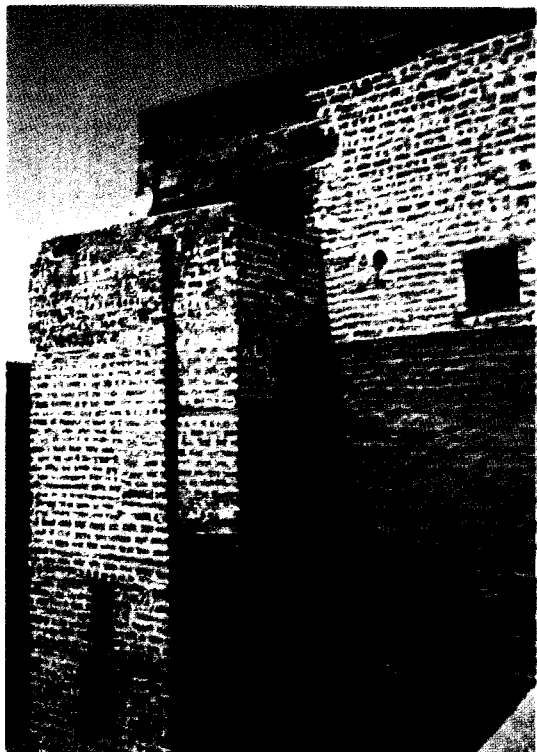


صورة رقم (٢١)
الروش الغربى بمنزل التوقاتلى

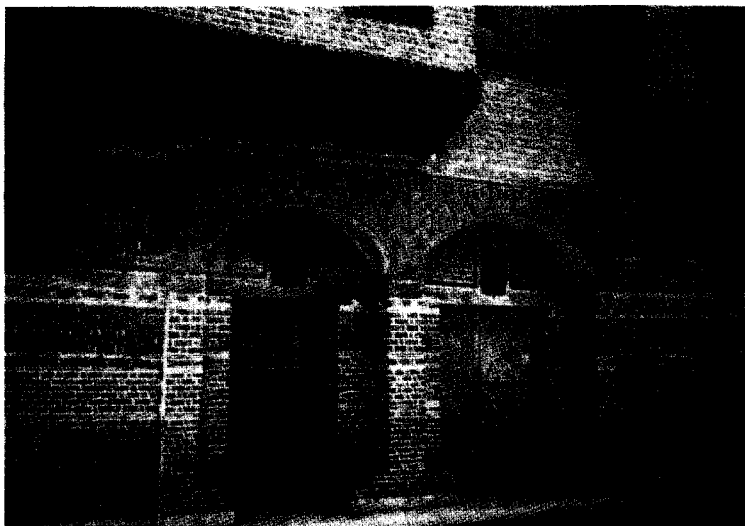


صورة رقم (٢٢)
الروش الشرقى بمنزل التوقاتلى

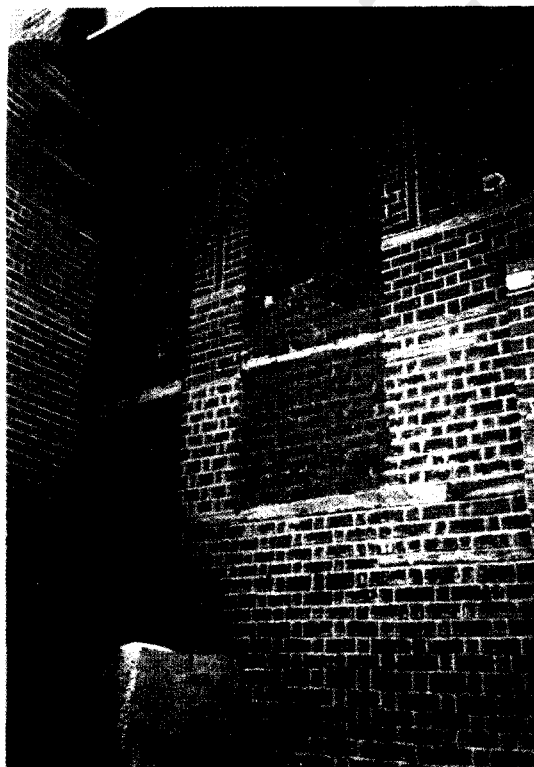
صورة رقم (٢٣)
حمام منزل رمضان
من الخارج



صورة رقم (٢٤)
النازورة بسبيل منزل
محارم برشيد



صورة رقم (٢٥)
مدخل منزل رمضان برشيد



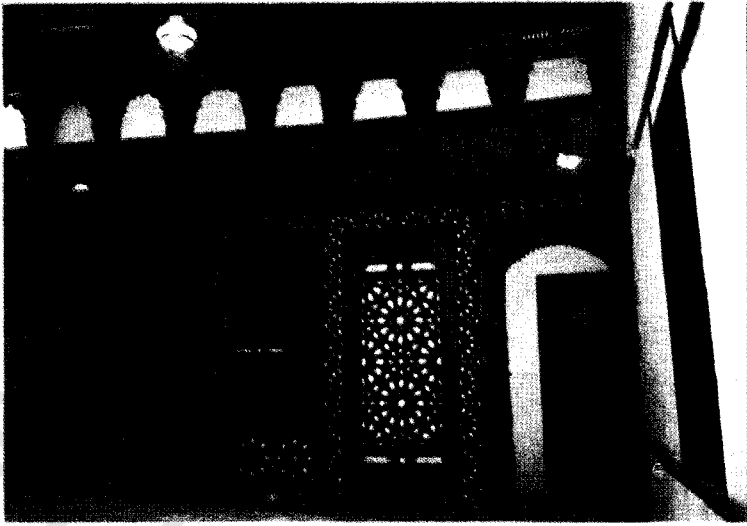
صورة رقم (٢٦)
المدخلان العلويان
بمنزل التوقاتلى



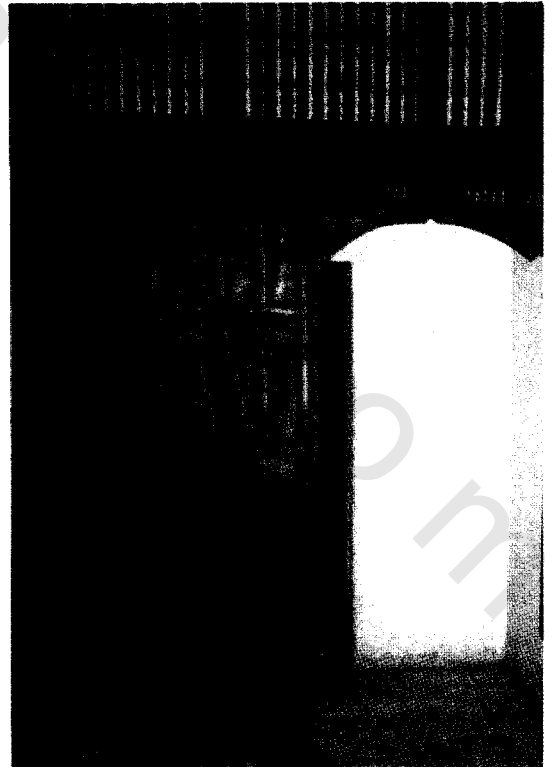
صورة رقم (٢٧)
دولاب المناولة بمنزل البقراوى برشيد



صورة رقم (٢٨)
تفاصيل دولاب المناولة
بمنزل البقراولى

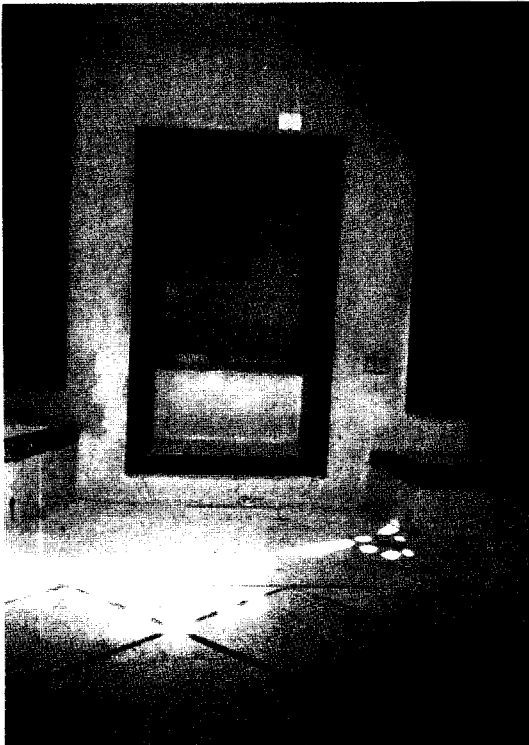
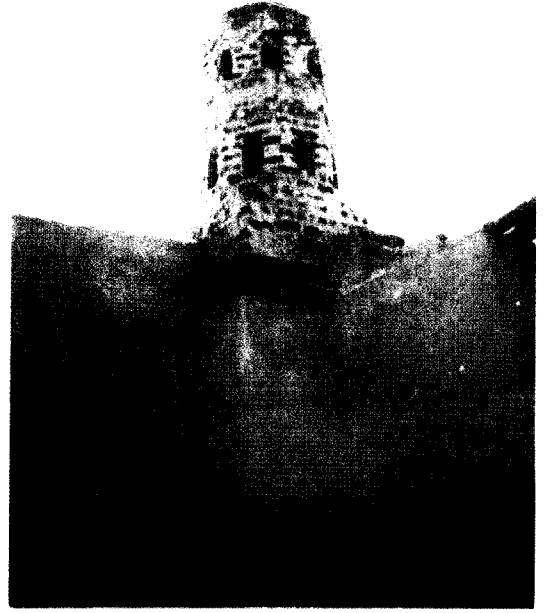


صورة رقم (٢٩)
دولاب الأغاني بمنزل الأوصيلي برشيد



صورة رقم (٣٠)
مدخل إحدى حجرات
الطابق الثاني بمنزل رمضان

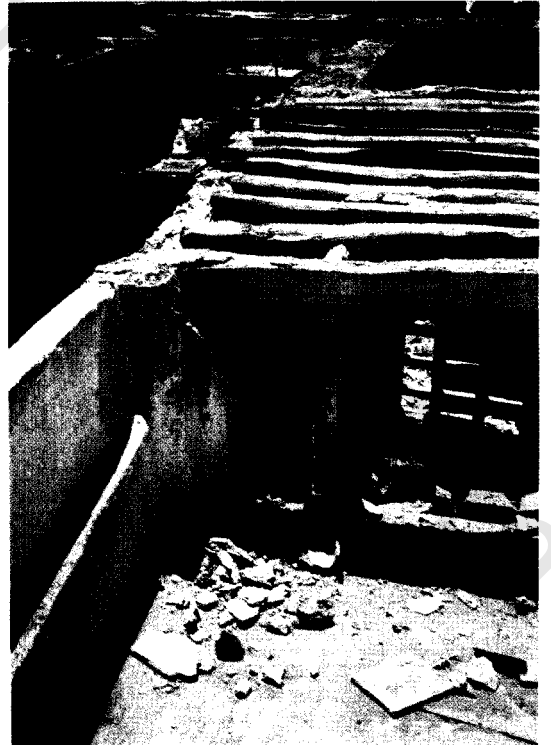
صورة رقم (٣١)
مدخله منزل الميزوني
برشيد



صورة رقم (٣٢)
رافعة المياه بمنزل
عرب كرلى برشيد



صورة رقم (٣٣)
فتحة مجرى الأمطار بمنزل
رمضان



صورة رقم (٣٤)
فتحة مجرى الأمطار
منزل المناديل

obeikandi.com

المصادر والمراجع

obeikandi.com

أولاً : المصادر :

- ابن إياس ، محمد بن أحمد نزهة ، الأمم فى العجائب والحكم ، تحقيق د.محمد زينهم محمد عزب ، مكتبة مدبولى ١٩٩٥ م .
- ابن بسام ، محمد بن أحمد ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، ضمن كتاب فى التراث الاقتصادى الإسلامى ، بيروت ، دار الحداثة ، ١٩٩٠ م .
- ابن تيمية ، مجموع الفتاوى ٣٠ جزء ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد العاصمى ، دار الرحمة للنشر والتوزيع .القاهرة ، بدون تاريخ .
- ابن الحاج ، أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسى ، المدخل إلى الشرع الشريف ، القاهرة . ١٣٤٨ م .
- ابن الأخوة ، معالم القرية فى أحكام الحسبة ، تحقيق روبن لوى ، مكتبة المتنبي ، القاهرة ، بدون تاريخ .
- ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي ، صفة السرج واللجام ، تحقيق د.مناف مهدى محمد ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٢ م .
- ابن دقماق ، الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، دار الآفاق ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
- ابن الرامى ، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمى ، الإعلان بأحكام البنيان ، مخطوطة منشورة فى مجلة الفقه المالكى ، وزارة العدل ، المغرب ، الأعداد ٢، ٣، ٤ ذى القعدة ١٤٠٢ هـ .
- ابن سيده ، أبو الحسن على بن إسماعيل النحوى ، المخصص ج ١٢ ، بولاق ، ١٣١٩ هـ .
- ابن عابدين ، محمد أمين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير البصار ، ج ٤ ، دار الفكر ١٣٩٩ هـ .
- ابن عبد السلام ، أبو محمد عز الدين السلمى ، قواعد الأحكام فى مصالح الأنام ، جزءآن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، بدون تاريخ .
- ابن قدامة : أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد ، المغنى ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، بدون تاريخ .

- ابن مفلح ، شمس الدين أبى عبد الله المقدس الحنبلى ، الآداب الشرعية والمنح المرعية ، مكتبة ابن تيمية ١٩٨٧م .
- ابن منظور ، لسان العرب ، تحقيق يوسف خياط ، ونديم مرعشلى ، دار لسان العرب ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- آل بسام ، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالى ، تيسير العلام شرح عمدة الأحكام ، مطبعة المدني ، ١٩٦١م .
- البارودى ، محمد بن حسين بن إبراهيم الحنفى ، رسالة فتح الرحمن فى مسألة التنازع فى الحيطان ، مخطوط بدار الكتب الوطنية ، بتونس رقم (٣٩٣٣) .
- التطيلى ، عيسى بن موسى ، كتاب الجدار ، مخطوط بدار الكتب الوطنية بتونس رقم ١٥٢٢٧ ، دار الكتب . الوطنية بالجزائر رقم ، ١٢٩٢ (١) ، ١٢٩٨ (٦) ، خزانة بن يوسف بمراكش، ضمن مجموع رقم (١٣٩) .
- الثقفى ، المرجى ، كتاب الحيطان ، تحقيق محى خير رمضان ، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٩٩٤م .
- الجبرتى ، عبد الرحمن ، عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، بولاق ١٢٩٧هـ .
- الحنفى ، صنع الله بن على ، رسالة فى الحيطان ، مخطوطة ضمن مجموع رقم (٨٢٨٤) ، دار الكتب الظاهرية ، دمشق .
- الدردير ، أحمد ، الشرح الصغير ، تحقيق مصطفى كمال وصفى ، ج ٤ ، دار الراية ، القاهرة ١٩٧٤م .
- الدمرداش ، أحمد كتحدا عزبان ، الدرة المصانه فى أخبار الكنانة ، تحقيق د.عبد الرحيم عبد الرحمن ، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، ١٩٨٩م .
- الزبيدى ، محب الدين الفيض الحسينى الحنفى ، تاج العروس من جواهر القاموس ، القاهرة ، ١٣٠٦هـ / ١٨٨٩م .
- سجلات محكمة الباب العالى :-

- سجل ٢٨ ، مادة ٣٦ ، ص ١٠

- سجل ٧٣ ، مادة ١٣ ، ص ٥ ، ٦ .

- سجل ٨٧ ، مادة ٤٥ ، ص ١١ .
- سجل ١١٧ ، مادة ١٨٦ ، ص ٤١٢ .
- سجل ١١٨ ، مادة ١٥٩ ، ص ٣٨ .
- سجل ١٢٦ ، مادة ١١٣٩ ، ص ٣٢٧ .
- سجل ١٣٤ ، مادة ٣٥٢ ، ص ٨٥ .
- سجل ١٤٤ ، مادة ٧ ، ص ٦ .
- سجل ١٤٤ ، مادة ٢١١ ، ص ٦٤ .
- سجل ١٤٤ ، مادة ٢١٦ ، ص ٦٥ .
- سجل ١٤٤ ، مادة ٢٧٦ ، ص ٨٤ .
- سجل ١٤٤ ، مادة ٥٤٨ ، ص ١٥٩ .
- سجل ١٤٤ ، مادة ٨٦٤ ، ص ٢٦٨ .
- سجل ١٤٤ ، مادة ٩٠١ ، ص ٢٨٤ .
- سجل ١٤٤ ، مادة ٩١٨ ، ص ٢٨٩ .
- سجل ١٩٣ ، مادة ٨٨٣ ، ص ٢٤٠ .
- سجل ٢١٤ ، مادة ١٨١ ، ص ٨٥ .
- سجل ٢٢٩ ، مادة ٣٤٢ ، ص ١٧٦ .
- سجلات محكمة البرمشية :

- سجل ٧٠٨ ، مادة ٨٩٦ ، ص ١٨٦ .
- سجلات محكمة الحاكم :

- سجل ٧٣٨ ، مادة ١٢ ، ص ٨٥ .
- سجل ٧٣٨ ، مادة ١٦١ ، ص ١٥٧ .
- سجلات محكمة رشيد الشرعية :

- سجل ١٨ ، مادة ٩٤٣ ، ص ٢٧٦ .

• سجلات محكمة الصالح :

- سجل ٣٢٣ ، مادة ٥٣ ، ص ٣٧ .
- سجل ٣٢٣ ، مادة ٧٣ ، ص ٥١،٥٠ .
- سجل ٣٢٣ ، مادة ٩٠ ، ص ١٢٩ .
- سجل ٣٢٣ ، مادة ١٠٢ ، ص ٣٠٠ .
- سجل ٣٢٣ ، مادة ١٧٣ ، ص ٣٢٢ .
- سجل ٣٢٣ ، مادة ٢١٩ ، ص ٣٦٤ .
- سجل ٣٢٣ ، مادة ٢٨٣ ، ص ٣٨٤ .

• سجلات المحكمة الصالحية النجمية :

- سجل ٥٢٩ ، مادة ٤٠ ، ص ٢٣ .
- سجل ٥٣٣ ، مادة ١٤٥ ، ص ٣٤ .

- السنami ، عمر بن محمد بن عوض ، نصاب الاحتساب ، تحقيق د . مريزي سعيد عسيري ، مكتبة الطالب الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، الحاوي في الفتاوى ، جزآن ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٢ هـ .
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الفقه الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٣ هـ .
- الشافعي ، محمد بن إدريس ، الأم ، دار الرواد ، بيروت ، ١٩٧٢ م .
- الشيزري ، عبد الرحمن بن نصر بن عبد الله ، نهاية الرتبة في طلب الحسبة ، تحقيق السيد الباز العريني ، دار الثقافة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨١ م .
- العسقلاني ، ابن حجر ، إنباء الغمر بأنباء العمر ، تحقيق د . حسن حبشي ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٩٧٢ م .
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ط ٢ ، ١٩٧٦ م .
- القرشي ، يحيى بن آدم ، الخراج ، تصحيح أحمد محمد شاكر ، دار المعرفة ، بيروت ١٩٧٩ م .

- الماوردى ، أبو الحسن على بن محمد بن حبيب ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، مكتبة الحلبي ، القاهرة ١٩٦٦ م .
- المقدسى ، أبو حامد ، الفوائد النفيسة الباهرة فى بيان حكم شوارع القاهرة فى مذاهب الأئمة الأربعة ، تحقيق د . آمال العمرى ، هيئة الآثار المصرية ، سلسلة المائة كتاب ، ١٩٨٨ م .
- النووى ، أبو زكريا محيى الدين بن شرف ، المجموع شرح المذهب ، دار الفكر ، بيروت ، بدون تاريخ .
- روضة الطالبين ، ج ٤ ، نشر المكتب الإسلامى ، بدون تاريخ .
- الونشريسي ، أحمد بن يحيى ، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب ، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف د . محمد حجي ، دار الغرب الإسلامى ، بيروت ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

ثانياً : المراجع الحديثة

- د. أحمد كمال عبد الفتاح ، محمد سمير سعيد ، الخصوصية فى المجتمعات العمرانية الإسلامية قديماً وحديثاً . مجلة المهندسين ، العدد ٣٦٩ ، السنة ٤١ ، ديسمبر ١٩٨١م .
- إبراهيم بن محمد بن يوسف الفايز ، البناء وأحكامه فى الفقه الإسلامى ، رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود ، ١٩٨٥م .
- ادوارد وليم لين ، عادات المصريين المحدثين وتقاليدهم ، ترجمة سهر دسوم ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩١م .
- أدى شير ، الألفاظ الفارسية المعربة ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ١٩٠٨م .
- أسس التصميم المعماري والتخطيط الحضري فى العصور الإسلامية المختلفة بالعاصمة القاهرة . منظمة العواصم والمدن الإسلامية ١٤١١هـ / ١٩٩٠م .
- د. آمال العمرى ، المنشآت التجارية فى القاهرة زمن الأيوبيين والمماليك رسالة دكتوراة، كلية الآثار ، جامعة القاهرة . ١٩٧٥م .
- أضواء على المنشآت التجارية فى مصر المملوكية . مجلة كلية الآثار ، جامعة القاهرة، الكتاب الذهبى ، ج ٢ ، ١٩٧٨م .
- أندريه ريمون ، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب . نشر مؤسسة روز اليوسف ١٩٧٤م . القاهرة العثمانية بوصفها مدينة "شئون البلديات ومشكلات المرافق" . مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية المجلد ٢٠ ، ١٩٧٣م . القاهرة ، تاريخ حاضرة ، دار فكر للدراسات ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
- جمال عبد الرؤوف عبد العزيز ، عمائر رضوان بك بالقاهرة ، رسالة دكتوراة ، كلية الآثار ، جامعة القاهرة ١٩٩٠م .
- جومار ، وصف مدينة القاهرة وقلعة الجبل ، ترجمة د . أمين فؤاد السيد ، مكتبة الخانجي ، ١٩٨٨م .
- د. حسن الباشا ، الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية ٣ أجزاء ، القاهرة . ١٩٦٥م ، ١٩٦٦م .

المنهج الإسلامى فى العمارة الإسلامية (مقدمة فى فقه العمارة) سلسلة محاضرات ألفت فى مركز الدراسات التخطيطية والعمرانية ، القاهرة ١٩٨٨ م .

- حسن عبد الوهاب ، تاريخ المساجد الأثرية ، دار الكتب المصرية ، ١٩٤٦ م .
- تخطيط القاهرة وتنظيمها منذ نشأتها ، مجلة الجمع العلمى المصرى العدد ٢٧ . ١٩٥٤ ، ١٩٥٥ م .

الرسومات الهندسية للعمارة الإسلامية ، مجلة سومر ، ج ١ ، ٢ المجلد الرابع عشر ١٩٥٨ م .

- د. حسنى محمد حسن نويسر ، مجموعة سبل السلطان قايتباى بالقاهرة ، مخطوط رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة القاهرة ، ١٩٧٢ م .

- د. ربيع خليفة ، فنون القاهرة فى العهد العثمانى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨٤ م .

- سعاد محمد حسين ، الحمامات فى مصر الإسلامية ، دراسة معمارية أثرية ، مخطوط رسالة دكتوراة كلية الآثار ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ م .

- سليمان بن وائل التويجى ، حق الارتفاق ، دراسة مقارنة ، مخطوط رسالة دكتوراة ، بجامعة أم القرى ١٤٠٠ هـ .

- د. صالح لمعى ، التراث المعمارى الإسلامى فى مصر ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٤ م .

- د. صوفى أبو طالب ، مبادئ تاريخ القانون ، القاهرة ١٩٧٢ م .

- طوبيا العنيسى ، الألفاظ الدخيلة فى اللغة العربية ، القاهرة ١٩٦٤ م .

- عباس السيسى ، رشيد المدينة الباسلة ، دار الدعوة ، الإسكندرية ، ١٩٧٩ م .

- عبد الرحمن بن صالح الأطرم ، الإعلان بأحكام البنيان لابن الرامى ، مخطوط رسالة ماجستير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ١٠٤٣ هـ .

- عبد الرحمن عبد التواب ، قايتباى المحمودى ، سلسلة الأعلام (٢٠) الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨ م .

- د. عبد الرحمن النفيسة ، مسئولية المهندسين والبنائين . مجلة البحوث الفقهية المعاصرة . العدد ٢٢ ، سنة ٦ ، ربيع الأول ١٤١٥ هـ .

- عبد الرحيم غالب ، موسوعة العمارة الإسلامية ، جروس برس ، بيروت .
- عبد القادر جميل أكبر ، عمارة الأرض فى الإسلام ، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ١٩٩٢ م .
- د. عبد القادر كوشك ، المنهج الإسلامى فى تصميم العمارة ، مجلة المنهل ، عدد خاص ، المجلد ٥٦ جمادى الأولى والآخرة ١٤١٥ هـ ، أكتوبر نوفمبر ١٩٩٥ م .
- على باشا مبارك ، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والصغيرة . الأجزاء من ١-٣ طبعة القاهرة (١٩٨٠-١٩٨٣ م) .
- على بهجت والبير جبريل ، حفائر الفسطاط ، ترجمة على بهجت ، القاهرة . ١٩٢٨ م .
- د. فريد سليمان ، الفقهاء والمدينة . المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية ، العدد التاسع والعاشر ، أغسطس ١٩٩٤ م .
- د. فريد شافعى ، العمارة العربية فى مصر الإسلامية ، عصر الولاة المجلد الأول، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٩٧٠ م . العمارة العربية الإسلامية ماضيها وحاضرها ومستقبلها جامعة الملك سعود . الرياض ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- قاسم عبده قاسم ، عصر سلاطين المماليك ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٤ م .
- كارستن نيبور ، رحلة إلى مصر ، ترجمة مصطفى ماهر ، القاهرة ، ١٩٧٧ م .
- كراسات لجنة حفظ الآثار العربية ، الكراسة رقم ١٦ ، ١٨٩٩ م .
- د. مایسة داود ، النوافذ وأساليب تغطيتها فى عمائر سلاطين المماليك بمدينة القاهرة ، مخطوط رسالة دكتوراة كلية الآثار ، جامعة القاهرة ١٩٨٠ م .
- محمد أبو زهرة (الإمام) ، أصول الفقه ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٣ م .
- د. محمد أمين ، لیلی على إبراهيم ، المصطلحات المعمارية فى الوثائق المملوكية ، دار النشر بالجامعة الأمريكية ، بالقاهرة ١٩٩٠ م .
- محمد حسام الدين إسماعيل ، منطقة الدرب الأحمر ، مخطوط رسالة ماجستير كلية الآداب ، جامعة سوهاج ، ١٩٨٦ م .
- د. محمد سيف النصر أبو الفتوح ، مداخل العمائر المملوكية بالقاهرة ، مخطوط رسالة ماجستير كلية الآثار ، جامعة القاهرة ١٩٧٥ م .

منشآت الرعاية الاجتماعية حتى نهاية عصر المماليك ، مخطوط رسالة
دكتورة ، كلية الآداب جامعة أسيوط ، ١٩٨٠ م .

• د. محمد شتا أبو السعد ، ولاضرار فى الإسلام ، مطابع الناشر العربى ، القاهرة
١٩٨٦ م .

• محمد صدقى بن أحمد البرنو ، الوجيز فى إيضاح قواعد الفقه الكلية ، مؤسسة
الرسالة، بيروت ، ١٤٠٤ هـ .

• محمد هشام البرهانى ، سد الذرائع فى الشريعة الإسلامية ، مطبعة الريحانى .
بيروت ١٩٨٠ م .

• محمود الحسينى ، التطور العمرانى لعواصم مصر الإسلامية ، مخطوط رسالة
دكتورة كلية الآثار ، جامعة القاهرة ١٩٨٧ م .

الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة (١٥١٧ - ١٧٩٨ م) . مكتبة مديولى
١٩٨٨ م .

• محمود درويش ، عمائر رشيد الأثرية وما بها من التحف الخشبية ، مخطوط رسالة
ماجستير ، كلية الآثار ، جامعة القاهرة ١٩٨٩ م .

• مدن مصر ذات التبادل الحضارى (معمار رشيد) التقرير النهائى إصدار كلية
التخطيط العمرانى بجامعة القاهرة والمعهد الفرنسى لأبحاث التنمية والتعاون
أغسطس ١٩٩٤ م .

• نللى حنا ، بيوت القاهرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، ترجمة حليم
طوسون، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٣ م .

• وهبة الزحيلي ، الفقه الإسلامى وأدلته .

ثالثاً : المراجع الأجنبية

- Chirstel Kessler, Colloque international sur L'historedu Caire , Funerary Architecture Within The City , 1969 .
- Etonbe ,Inscription Arabe D'un Khan Ottman A' rosette . B.S.R.A. vol .x1,2 ,Alex 1942 .
- Goitein, Cairo an Islamic city in the light of the Geniza documents , middle eastern cities , Ed. ira M.Lapidus Berkeley : uof californid press 1969.
- Laurent D' arviex , Memoires du Chevalier D'arviex Paris 1735.
- Le Bruyn . Travels of Corncillele Bruyn . 1680 .